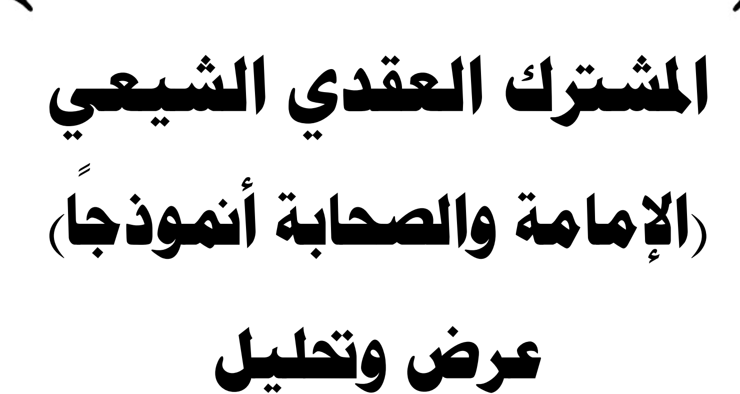


المشترك العقدي الشيعي
(الإمامة والصحابة أنموذجاً)
عرض وتحليل

د. عبد الحميد أحمد مرشد حمود

أكاديمي يمني، أستاذ مشارك بقسم العقيدة
والمذاهب المعاصرة، كلية الشريعة وأصول الدين،
جامعة الملك خالد (أبها)

ملخص البحث

يهدف هذا البحث الموسوم بـ(المشترك العقدي الشيعي: الإمامة والصحابة أنموذجـًا) إلى عرض العقائد المشتركة في الإمامة والصحابة عند أصول فرق الشيعة الثلاث: (الزيدية، الإسماعيلية، الاثني عشرية)، وخرج في ثلاثة مباحث؛ عرّف المبحث الأول بالتشيع وبأمهات فرق الشيعة الثلاث.

وعرض المبحث الثاني المشترك العقدي الشيعي في الإمامة، وخلص إلى حصر جوانب الاتفاق في القول بوجوب الإمامة عقلاً ثم شرعـًا، واتفاقهم على اعتبارها أهم أصول الدين، واتفاقهم على تقديم علي على الثلاثة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ أجمعين، وأنهم يستدلون بنفس الأدلة؛ سواء الأدلة القرآنية التي يفسرونها على مقتضى عقائدهم وأهوائهم، أو الأحاديث المكذوبة، أو الصحيحة التي يفسرونها وفق تلك الأهواء، وخلص أيضًا إلى أنهم يتفقون في القول ببعض النظريات الوافدة من الديانات السابقة، مثل القول بنظرية الوصي، والقول بالعصمة.

وعرض المبحث الثالث: المشترك العقدي الشيعي في الموقف من الصحابة، وخلص إلى: اتفاقهم في نزعة العداء للصحابة، وتفضيلهم عليـًا على الصحابة، وطعنهم فيمن تقدم عليه، ثم تماديهم إلى تكفيرهم، واتفاقهم على القول بضلال الأمة في تقديمها الثلاثةَ عليه، واتفاق عقائدهم في الموقف من المخالفين لعلي، إضافة إلى اتفاقهم في غلوهم المفرط في القول بتكفير معاوية رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

ثم عرض الباحث الأسباب التي أدت إلى ظهور المشترك العقدي بين أصول فرق الشيعة، ومنها: التشيع، والروايات الموضوعة، والاعتماد على

الروايات الضعيفة في الموروث السني، وكذلك اعتمادهم على الروايات التاريخية بشكل انتقائي وغير منهجي، واعتمادهم على رواة متهمين بالكذب.

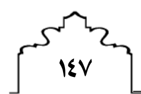
ثم خلص البحث إلى جملة من النتائج؛ أبرزها: اتفاق أصول فرق الشيعة في أبرز قضيتين جذريتين، هما أساس التشيع؛ وهما: الإمامة والصحابة، وأن المشترك العقدي الشيعي أكثر من قضايا الخلاف، وضعف المصادر التي بنى عليها الشيعة عقائدهم.

وأوصى الباحث بضرورة إبراز المشترك العقدي الشيعي والتوعية بخطره، وضرورة البحث في المشترك السني وإبرازه.

والحمد لله رب العالمين.

د. عبد الحميد أحمد مرشد حمود
noorr2000@gmail.com





بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أمّا بعد؛ فإن البحث في المشترك العقدي بين الفرق من الأهمية بمكان؛ لما يترتب عليه من بناء التصورات الصحيحة في معرفة العلاقة بين تلك الفرق، وبيان أوجه الشبه والاختلاف، وهذا كله ينعكس في الحكم على عقائدها، ومدى قربها أو بعدها من الفرق الأخرى عمومًا، ومن منهج السلف على وجه الخصوص.

ولهذا جاء البحث في موضوع (المشترك العقدي الشيعي: الإمامة والصحابة أنموذجًا)؛ ليوقفنا على العقائد المشتركة بين أمهات فرق الشيعة الثلاث: (الزيدية، الإسماعيلية، الاثنا عشرية)؛ ولا يخفى ما لهذه الدراسة من أهمية في عرض وتحليل تلك القضايا المشتركة في أهم ركيزتين يقوم عليها التشيع؛ وهما: الإمامة، والصحابة.

وقد وجدت صعوبة بالغة في حصر تلك المشتركات بصورة دقيقة، من خلال الرجوع إلى مصادر تلك الفرق، مع ما صاحب ذلك الحصر من صعوبة التعامل مع بعض تلك المصادر، ناهيك عن الصعوبة في تحديد القدر المشترك في تلك القضايا، وكذلك استغرق التوثيق والإحالة وقتًا طويلًا؛ إذ اقتضت طبيعة البحث توثيق كل مشترك من أصول الفرق الثلاث، وهذا ضاعف الجهد، وأطال أمد إعداد البحث.

لكن ذلك الجهد المبذول والعناء المصاحب له يُنسى أمام رؤية العمل

جاهزًا على صورة نظن أنها قد أوفت الفكرة شيئًا من حقها، مع العلم أن مشروع المشترك العقدي الشيعي ليس محصورًا في الإمامة والصحابة، بل يتعداهما إلى كثير من أبواب الاعتقاد، التي نسأل الله عَزَّوَجَلَّ أن يعيننا في طرقها في أبحاث قادمة.

واسأل الله العلي القدير أن يأخذ بنواصينا إلى البر والتقوى، وأن يرزقنا العلم النافع والعمل الصالح.

۞ أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في الآتي:

١) أصالة موضوع البحث؛ إذ لم يتناوله أحد، بحسب علم الباحث.

٢) يسهم البحث في إزالة اللَّبس في حقيقة الخلاف العقدي الشيعي الشيعي.

٣) يوقفنا هذا البحث على حجم الخطر العقدي الشيعي الذي يتفق في الجذور ويختلف صوريًا أو مصلحيًا.

۞ الدراسات السابقة:

بحسب علم الباحث لم يسبق لأحد من الباحثين أن تناول هذا الموضوع بالدراسة المقارنة بهذه الصورة التوثيقية.

۞ منهج البحث وخطواته:

اعتمد الباحث بدرجة رئيسة على المنهج الاستقرائي، وذلك في تتبع القضايا العقدية المشتركة في بابَي الإمامة والصحابة عند أمهات فرق الشيعة، ثم أعمل فيها المنهج التحليلي، ثم استخدم المنهج الاستنباطي لاستخلاص أسباب تلك

العقائد المشتركة، واستخلاص نتائج البحث وتوصياته.

وقد سرت في البحث وفق الخطوات الآتية:

١)عزو الآيات القرآنية إلى مواضعها في المصحف الشريف بذكر اسم السورة ورقم الآية بين معقوفين[ ].

٢)تخريج الأحاديث النبوية من مظانها؛ فإن كان الحديث في الصحيحين أو في أحدهما اكتفيت به، وإن كان في غيرهما خرجته من مظانه، مع بيان كلام أهل العلم في الحكم عليه.

٣)توثيق أقوال كل فرقة من أمهات فرق الشيعة الثلاث من مصادرها الأصلية ومراجعها الموثقة.

٤)الاعتماد في نمط الإحالة على ذكر اسم الكتاب مع اسم مؤلفه وبيان الجزء والصفحة، ثم إيضاح بيانات الكتب في فهرس المصادر والمراجع تحاشيًا للإطالة والتكرار.

٥)التعريف بالأعلام الواردة أسماؤهم في صلب البحث، باستثناء من استفاضت شهرتهم كالصحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ، وأئمة المذاهب.

٦)التعريف بالمصطلحات والكلمات الغريبة من مصادرها.

٧)ختم البحث بفهرسين؛ أحدهما: للمراجع والمصادر، والآخر: للموضوعات.

۞ خطة البحث:

يتألف البحث من: تمهيد، وثلاثة مباحث، وكل مبحث يحتوي على

مطالب، وفق الترتيب الآتي:

التمهيد: ويحتوي على: مقدمة فيها حديث عن أهمية الموضوع، والدراسات السابقة حوله، ومنهجية البحث، وخطواته.

المبحث الأول: التعريف بأمهات فرق الشيعة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف التشيع لغة واصطلاحًا.

المطلب الثاني: التعريف بأصول فرق الشيعة.

المبحث الثاني: المشترك العقدي الشيعي في الإمامة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف الإمامة لغة واصطلاحًا.

المطلب الثاني: المشترك العقدي الشيعي في الإمامة.

المبحث الثالث: المشترك العقدي الشيعي في الموقف من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الصحابي.

المطلب الثاني: المشترك العقدي الشيعي في الموقف من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

المطلب الثالث: أسباب الاشتراك العقدي الشيعي في الموقف من الإمامة والصحابة.

الخاتمة: وتحتوي على أهم النتائج والتوصيات، يليها فهرس المصادر والمراجع وفهرس الموضوعات.

المبحث الأول

التعريف بأمهات فرق الشيعة

وفيه مطلبان:

المطلب الأول

تعريف التشيع لغة واصطلاحًا

۞ أولاً: تعريف التشيع لغة:

يأتي التشيع في اللغة على عدة معانٍ، منها: الشَّيْع: وهو: المقدار من العدد، كقول العرب: أقمت عنده شهرًا، أو شَيْع شهر[١]. والشيوع: الظهور، تقول: شاع الشيء يشيع مشاعًا وشيوعة، وأشعتَه وشُعْتَ به؛ إذا أظهرتَه[٢]، وفلان من شيعة فلان؛ أي: ممن يرى رأيه[٣]، والشيعة: قوم يتشيعون؛ أي: يهوون أهواء قوم، ويتابعونهم، وكل قوم اجتمعوا على أمر، فهم شيعة، وقيل: هم الذين يتبع بعضهم بعضًا، وليسوا متفقين، وغالب ما يستعمل في الذم[٤]، والشِّيَع الفِرَق، وتشيَّع في الشيء بالغ في هواه[٥]، وجمعه: أشياع[٦]، ويقع على الواحد، والاثنين، والجمع،

---

(١) العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، ٢/ ١٩٠، والمحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده، ٢/ ٢١٤.

(٢) تاج العروس، للزبيدي، ٢١/ ٣٠١.

(٣) جمهرة اللغة، للأزهري، ٢/ ٨٧٢.

(٤) كتاب الكليات، لأبي البقاء، ١/ ٥٢٣.

(٥) المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده، ٢/ ٢١٥، وتاج العروس، للزبيدي، ٢١/ ٣١٠.

(٦) القاموس المحيط، للفيروز آبادي، ١/ ٩٤٩، ولسان العرب، لابن منظور، ٨/ ١٨٩.

والمذكر، والمؤنث. وتشيع الرجل؛ إذا ادّعى دعوى الشيعة[١].

من خلال الأقوال السابقة نستطيع توجيه أغلبها، وربطها بالمعنى الاصطلاحي المراد في البحث بما يأتي:

التشيع بمعنى المقدار ينطبق على الشيعة، فهم عدد من الناس، والشيوع الذي هو بمعنى الظهور: وصف ينطبق عليهم، والمشايع بمعنى المتابِع، تدل على حال أتباعهم، وفيه يندرج المُوالي، والمحب، والناصر، والمخالط للآخر، والموافق له في الرأي والهوى، والمعين، والصاحب، والتابع، والموالي، والمبالغ في الحب، فكلها أوصاف تنطبق على مصطلح الشيعة المقصود في البحث.

وكذلك معنى الاجتماع على الأمر؛ مع عدم الاتفاق، فهذا حال الشيعة، فهم متفقون في العقائد، مختلفون فيما بينهم، يكفر بعضهم بعضًا، ويلعن بعضهم بعضًا، ومن هنا أطلق المصطلح -غالبًا- في الذَّم.

فغالب المعاني اللغوية التي ذُكِرتْ تدل على المقصود الاصطلاحي الذي سوف نتناوله.

❁ ثانيًا: تعريف التشيع اصطلاحًا:

التشيع مأخوذ من الشيعة، والشيعة هم الذين اتفقوا على مشايعة علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، على الخصوص، واتفقوا على القول بإمامته وخلافته، نصًا ووصية، إما جليًا، وإما خفيًا، وقالوا إن الإمامة لا تخرج من أولاده[٢].

---

(١) مختار الصحاح، للرازي، ١/ ١٤٨.

(٢) فرق الشيعة، للنوبختي، ١/ ٥٣، وما بعدها، والملل والنحل، للشهرستاني، ١/ ٢٩، ١/ ١٤٦، والمواقف في علم الكلام، للإيجي، ٣/ ٦٧٨.

يقول ابن حزم (ت: ٤٥٧هـ)(١) عليه رحمة الله في تعريفه للمنتمي لمذهب الشيعة: "ومن وافق الشيعة في أن عليًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ، وأحقهم بالإمامة، وولده من بعده، فهو شيعي، وإن خالفهم فيما عدا ذلك، مما اختلف فيه المسلمون، فإن خالفهم فيما ذكرنا، فليس شيعيًا"(٢).

وفي الحقيقة أن مصطلح التشيع لم يكن بهذه الصورة في العصر الإسلامي الأول، ففي مصدري التشريع الإسلامي، ورد مصطلح التَّشَيُّع بمعنى: المُحِب، والموالي، والمناصر، سواء كان ذلك على الحق، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِن شِيعَتِهِۦ لَإِبْرَٰهِيمَ﴾ [الصافات: ٨٣]، أو كان على الباطل، من غير المسلمين، كما قال عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ للهرمزان(٣): "الحمد لله الذي أذلَّ هذا وشيعتَه بالإسلام"(٤)، ويقال أيضًا: أرسطو(٥) وشيعته(٦).

---

(١) هو: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن صالح بن خلف الفارسي الأندلسي، كان شافعي المذهب ثم أصبح ظاهريًا، كان متفننًا في علوم جمة، له: المحلى والملل والنحل، روى عن يونس بن عبد الله القاضي، توفي عام: ٤٥٧هـ. [اللباب في تهذيب الأنساب، للجزري، ١/ ٣٦٣].

(٢) الفصل في الملل والنحل، لابن حزم، ٢/ ٩٠.

(٣) الهرمزان: ملك الأهواز، أسره أبو موسى الأشعري وبعثه إلى عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ويقال إنه أسلم، وقتله عبيد الله بن عمر؛ متهمًا إياه أنه قاتل أبيه أو الآمر به. [تهذيب الأسماء، للنووي، ٢/ ٤٣٤].

(٤) تاريخ الإسلام، للذهبي، ٥/ ٨٩٢٩٥.

(٥) هو: أرسطا طاليس الحكيم، وقيل فيه: أرسطو طاليس بن الحكيم الفيثاغوري، وكان تلميذ أفلاطون الحكيم، وكان أفلاطون يقدمه على غيره من تلاميذه، وبه خُتمت حكمة اليونانيين، وكان قد صحب الإسكندر، وقدم حلب بصحبته حين وصل إليها، [بغية الطلب في تاريخ حلب، لكمال الدين ابن أبي جرادة، ٣/ ١٣١].

(٦) انظر: شرح المقاصد في علم الكلام، للتفتازاني، ١/ ٢٨٩، ٣٢٧، والعقيدة الأصفهانية، لابن =

ويقول المؤرخون: بنو أمية وشيعتهم[١]، ويزيد وشيعته، وابن الزبير وشيعته[٢]؛ بل إن الخوارج كانوا يصفون به عليًا ومعاوية[٣] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وقد وُصف الصحابة جميعًا بهذا الوصف دون تفريق[٤]، ووصف المؤرخون أنصار عثمان، بشيعة عثمان[٥]، واستخدم الفقهاء والأصوليون مصطلح الشيعة على المتابعين في المذهب[٦].

فلفظ التشيع في العصر الذهبي لم يكن متداولًا بالصورة المعهودة اليوم، حتى أصبح علمًا على من تعصب لعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولبنيه من بعده، أو غالى فيهم، أو طعن في صحابة النبي ﷺ.

المطلب الثاني

التعريف بأصول فرق الشيعة

المقصود بأصول فرق الشيعة: أمهات هذه الفرق، وأُسُّها الذي تحدرت منه غالب فرق الشيعة وطوائفها قديمًا وحديثًا، وهي ثلاث فرق:

=

تيمية، ١/ ١٠٤.

(١) الكامل في التاريخ، لابن الأثير، ٣/ ٣١٦.

(٢) الكامل في التاريخ، لابن الأثير، ٣/ ٤٧٧، وتاريخ الطبري، للطبري، ٣/ ٣٧٩، والوافي بالوفيات، للصفدي، ١٧/ ٦٥، وتاريخ مدينة دمشق، لأبي القاسم بن هبة الله الشافعي، ٥٧/ ٢٥٥.

(٣) التبصير في الدين، للأسفراييني، ١/ ٦٢.

(٤) الشريعة، للآجري، ٤/ ١٧٧٤.

(٥) البداية والنهاية، لابن كثير، ٨/ ٥٠.

(٦) توجيه النظر إلى أصول الأثر، لطاهر الجزائري الدمشقي، ١/ ٣٢١.

الشيعة الزيدية، والشيعة الإسماعيلية، والشيعة الاثنا عشرية[١].

❁ المسألة الأولى: التعريف بالزيدية وفرقها:

الزيدية هم الذين ينسبون أنفسهم إلى زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[٢] -وإن لم يكونوا على مذهبه في مسائل الفروع[٣]- ويقولون بإمامته، ويسوقون الإمامة في أولاد فاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، ولم يجوِّزوا ثبوت الإمامة في غيرهم[٤].

وقد كان الزيدية الأوائل يُعرفون بـ(الزيدية المخلصين)؛ إذ كانوا مع زيد بن علي، وكانوا على مذهبه في الترضي عن الصحابة[٥].

فرق الزيدية:

وهم ثلاث فرق: جارودية[٦]، ....

(١) توجد تقسيمات لفرق الشيعة عند علماء الفرق، خاصة المتقدمين منهم، وكثير مما تحدثوا عنه قد انقرض ولم يعد له متابع اليوم، واكتفينا بهذا التقسيم الثلاثي لأصول فرق الشيعة؛ لأنه التقسيم العملي الذي يشمل غالب طوائف التشيع قديمًا وحديثًا، وما ذكره بعض أهل العلم من تقسيمات يدخل كثير منها في هذه الفرق الثلاث. [راجع تفاصيل ذلك التقسيم في كتاب: مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة، لناصر القفاري، ١/ ١٤٧].

(٢) الفصل في الملل والأهواء والنحل، لابن حزم الظاهري، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٤/ ٧٦، والمواقف في علم الكلام، للإيجي، ٣/ ٦٨٩، والتنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، لأبي الحسن الملطي، ١/ ٣٣.

(٣) المنية والأمل في شرح الملل والنحل، لأحمد بن يحيى المرتضى، ص٩٦.

(٤) الملل والنحل، للشهرستاني، ص١٥٤.

(٥) السيوف المشرقة ومختصر الصواعق المحرقة، لنصير الدين الشهير بخواجة، ص ٦٧، وما بعدها.

(٦) نسبةً إلى أبي الجارود زياد بن المنذر العبدي الهمداني الكوفي، وكان محمد الباقر يلقبه =

وسليمانية(١)، وصالحية(٢)، وقد افترقت هذه الفرق إلى طوائف عدة، وأشدُّ فرق الزيدية غلوًا هم الجارودية.

وقد تحير العلماء في تصنيف فرق الزيدية ومدى قربها من أهل السنة، فمنهم من عدها في فرق الرافضة كالبغدادي(٣)، ومنهم من اعتبرها أفضل فرق الشيعة من حيث قربها إلى السنة موازنة بغيرها من فرق الشيعة(٤).

=

سرحوبًا، ومعناه شيطان البحر، وكان أعمى البصر، لعنه جعفر الصادق وتبرأ منه، يروي عن محمد بن كعب وعطية العوفي، قال فيه ابن معين: كذاب خبيث، وقال أحمد والدارقطني والذهبي: إنه متروك، وقال أبو زرعة: واهي الحديث، وقال ابن حبان: رافضي يضع الحديث في المثالب وفي مناقب أهل البيت. [انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي، ٩/ ١٤٧١، والملل والنحل، للشهرستاني، ١/ ٢٦٢].

(١) نسبةً إلى سليمان بن جرير الزيدي الرقي، المعروف بالشماخ، كان مولى للمهدي العباسي، تنسب إليه فرقة السليمانية الجريرية من الزيدية، القائلين بتخطئة أبي بكر وعمر، وتكفير عثمان وطلحة والزبير وعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، أرسله الرشيد العباسي لقتل إدريس بن عبد الله المحض الذي أسس دولة الأدارسة في المغرب، فتظاهر بالتطبيب حتى تقرب من إدريس، ودس له السم في مشرط، وقيل: ناظره سليمان فخالفه، فأرسل سليمان له بسمكة دسَّ فيها السم فقتله عام ١٧٧هـ. [فرق الشيعة، للنوبختي، ١/ ٩، والبدء والتاريخ، للمقدسي، ٥/ ١٣٣، وسمط النجوم العوالي، لعبد الملك العاصمي، ٤/ ١٨١].

(٢) الصالحية: نسبة إلى الحسن بن صالح بن حي، أبي عبد الله الهنداني الكوفي العابد، روى له مسلم، كان هو وأخوه علي وأمه يقسما الليل ثلاثة أثلاث، فلما ماتت أمه قسَّم الليل هو وأخوه علي، فلما مات أخوه كان يقوم الليل كله، وكان فيه تشيع، كان يرى السيف، وقيل: كان يترك الجمعة، وزج ابنته لعيسى بن زيد بن علي، واختبأ معه عندما طلبهما المهدي العباسي، وثقه ابن معين وأحمد بن حنبل، وضعفه الثوري وغيره، توفي عام٥٤هـ، وقيل: ١٦٩هـ. [العبر في خبر من غبر، للذهبي، ١/ ٢٤٩، وتاريخ الإسلام، للذهبي، ١٠/ ١٣١].

(٣) الفرق بين الفرق، للبغدادي، ١/ ١٦، ٢٢٢.

(٤) الشريعة، للآجري، ٥/ ٢٥٥٢.

❁ المسألة الثانية: التعريف بفرقة الإسماعيلية:

الإسماعيلية هم: فرقة شيعية إمامية رافضية باطنية فلسفية غالية، يعتقدون أن الإمامة انتقلت من جعفر الصادق إلى ولده إسماعيل وعقبه من بعده، وعقائدها خليط من عقائد الأمم السابقة[١].

وقد مرت الفرقة الإسماعيلية بعدة مراحل في تأسيسها، أبرزها:

المرحلة الخطابية: التي أسسها محمد بن أبي زينب الأجدع، أبو الخطاب الأسدي، **والمرحلة القرمطية**: التي أسسها حمدان قرمط، **والمرحلة القداحية**: التي أسسها ميمون القداح اليهودي، **والمرحلة العبيدية**: التي أسسها عبيد الله المهدي، وتعتبر الحقبة الذهبية لفرقة الإسماعيلية[٢].

ثالثًا: التعريف بفرقة الاثني عشرية:

الشيعة الاثنا عشرية هم: القائلون باثني عشر إمامٍ، أولهم علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وآخرهم محمد بن الحسن العسكري[٣].

ولهم ألقاب كثيرة؛ مثل: الرافضة، والإمامية، والاثنا عشرية، والموسوية، والكاظمية، والجعفرية، وغيرها من الألقاب والأسماء، ومجمل عقائدهم: القول إن أصول الدين أربعة: التوحيد، والعدل، والنبوة، والإمامة[٤].

---

(١) التبصير في الدين، للأسفراييني، ص٣٨، والإسماعيلية وفرقها: عرض ونقد، لعبد الرحمن المجاهد، ص١٥، وما بعدها.

(٢) الإسماعيلية وفرقها: عرض ونقد، لعبد الرحمن المجاهد، ص١٥، وما بعدها.

(٣) الفرق بين الفرق، للبغدادي، ص٤٧.

(٤) منهاج السنة النبوية، لابن تيمية، ٣/ ٤٨٤.

المبحث الثاني

المشترك العقدي الشيعي في الإمامة

وفيه مطلبان:

المطلب الأول

تعريف الإمامة لغة واصطلاحًا

❁ المسألة الأولى: تعريف الإمامة في اللغة:

لفظ (الإمامة) مأخوذ من: أَمَّ، تقول: أَمَّ القومَ، وأَمَّ بهم؛ تقدمهم، والإمام ما ائْتُمَّ به من رئيس وغيره، والجمع: أيمّة، قلبت الهمزة ياء لثقلها، وإمام كل شيء قيِّمه، والمصلح له، والقرآن إمام المسلمين، والنبي ﷺ إمام الأمة، والخليفة إمام الرعية، وإمام الجند قائدهم، والإمام: الطريق، والدليل: إمام السفر[1]، وإمام القوم هو: المقدَّم عليهم[2]، والإمام: كل ما ائتمَّ به قوم من رئيس أو غيره، كانوا على الصراط المستقيم، أو كانوا ضالين[3].

وعند توجيه هذه المعاني اللغوية لبيان علاقتها بالمعنى الاصطلاحي نجد أن المعاني اللغوية تنطبق على المعنى الاصطلاحي، فهي تجتمع فيها معاني التقديم، والقيام بالأمر وإصلاحه، والقيادة، والطريق، والدليل، فهي كلها معانٍ تنطبق على مدلول مصطلح الإمامة، وهو يتضمنها؛ إذ الإمامة تقديم شخص لقيادة غيره،

---

(١) المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده، ١٠/ ٥٧٢، وما بعدها، بتصرف يسير.

(٢) تهذيب اللغة، لابن فارس، ١٥/ ٤٥٧.

(٣) تاج العروس، لمرتضى الزبيدي، ٣١/ ٢٤٣.

وقيامه بإصلاح أحوال الناس في دينهم ودنياهم، وهو بالنسبة لهم دليل إلى الطريق القويم، أو دليل لهم إلى سواء السبيل.

❁ المسألة الثانية: تعريف الإمامة في الاصطلاح:

تنوّعت تعريفات العلماء للإمامة في الاصطلاح على أقوال متقاربة المعنى، ومنها:

التعريف الأول: الإمامة هي الرئاسة العامة في الدين والدنيا[١].

التعريف الثاني: الإمامة هي خلافة الرسول في إقامة الدين، بحيث يجب اتباعه على الأمة كافة[٢].

التعريف الثالث: الإمامة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا[٣].

التعريف الرابع: الإمامة رياسة تامة، وزعامة عامة، تتعلق بالخاصة والعامة، في مهمات الدين والدنيا، متضمَّنها حفظ الحوزة، ورعاية الرعية، وإقامة الدعوة بالحجة والسيف، وكف الجنَف والحيْف، والانتصاف للمظلومين من الظالمين، واستيفاء الحقوق من الممتنعين، وإيفاؤها على المستحقين[٤].

التعريف المختار:

الذي يترجح للباحث أن التعريف الثالث هو الأرجح؛ لأنه جامع مانع،

---

(١) معجم مقاليد العلوم، للسيوطي، ص ٧٥.
(٢) المواقف في علم الكلام، للإيجي، ٣/ ٥٧٤.
(٣) الأحكام السلطانية، للماوردي، ص ٥.
(٤) غياث الأمم، للجويني، ١/ ١٥.

يشمل ما سبقه وما جاء بعده من التعريفات.

والتعريفات السابقة الذكر نجدها تتفق في عدة أمور، أبرزها:

أولًا: أن الإمامة منصب ديني.

ثانيًا: أن الإمامة منصب لإدارة الشؤون الدينية والدنيوية.

ثالثًا: أن الإمامة لها تعلق بحق الله ورسوله ﷺ من جهة التشريع، ولها تعلق بحق الخلق في الرعاية، وصيانة الحقوق، وإقامة العدل، وغيرها.

المطلب الثاني

المشترك العقدي الشيعي في الإمامة

اتّفقت أصول فرق الشيعة الثلاث في باب الإمامة على جملة من المسائل؛ منها:

❁ المسألة الأولى: الغلو في الأئمة:

الشيعة بمختلِف طوائفهم تجمعهم جملة من العقائد تتّسم بالغلو في أئمتهم، فيعتقدون فيهم أن الله قرنهم بمحكم الكتاب، وجعلهم قدوة لأولي الألباب، وسفنًا للنجاة، والعروة الوثقى التي لا انفصام لها، وأمانًا للأمة من الاختلاف، وباب حِطّة يُغْفَرُ لمن دخلها، وجميعهم يستشهد في ذلك بأقوال منسوبة إلى علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[1].

يقول أحمد بن سليمان -وهو من الزيدية- مغاليًا في فضائل علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،

(١) حقائق المعرفة في علم الكلام، لأحمد بن سليمان، ص ٤٥٧، وما بعدها.

ناسبًا حديثًا إلى بعض الصحابة ومنهم أبو التيهان أنه قال: "فأنا أشهد أني سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يقول: «علي سفينة، من ركبها نجا، ومن تخلّف عنها غرق»، أو قال: «في النار هوى» ثم جلس. وقام من بعده سهل بن حُنيف فقال: معاشر المسلمين أشهد أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «علي باب حطّة، من دخلها كان آمنًا»، ثم جلس. وقام من بعده أبو بردة الأسلمي فقال: معاشر المسلمين أشهد أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يقول: «علي أخي وابن عمي ووارث علمي، وحامل رايتي يوم القيامة، والخليفة من بعدي، المؤمن من تابعه، والكافر من خالفه»، ثم جلس... وقام من بعده أبو أيوب الأنصاري فقال: يا أبا بكر ألست تذكر هذه الآية يوم أنزلت: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [المائدة: ٥٥] فقمت أنتَ وصاحبك فقبّلتما بين كتفيه وقُلتُما: أصبحتَ والله مولانا ومولى كل مؤمنٍ ومؤمنةٍ؟ فقال: بلى قد كان ذلك. فقال: أشهد أني سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يقول: «علي عين الله في خلقه، وولايته الصراط المستقيم، والحجة على الأمة بعدي» ثم جلس[١].

ومضامين هذه النصوص هي نفس مضامين النصوص التي تستند عليها الإسماعيلية في غلوها في الأئمة عامة، وفي علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على وجه الخصوص.

يقول القاضي النعمان المغربي الإسماعيلي راويًا حديثًا نسبه إلى النبي ﷺ: "منزلة أهل بيتي فيكم كسفينة نوح، من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق"[٢].

(١) حقائق المعرفة في علم الكلام، لأحمد بن سلميان، ص ٤٥٧، وما بعدها، وإثبات الإمامة، لأحمد بن إبراهيم النيسابوري، ص٨.
(٢) دعائم الإسلام، للقاضي النعمان المغربي، ١/ ٨٠.

ويقول أيضًا: إن الأئمة هم "حجج الله التي احتج بها على خلقه، وأبواب رحمته التي فتح لعباده، وأسباب النجاة التي سبَّب لأوليائه وأهل طاعته، ومن لا تقبل الأعمال إلا بطاعتهم، ولا يجازى بالطاعة إلا من تولاهم وصدقهم"(١).

أما الاثنا عشرية فقد ذكر المجلسي بعض الروايات المكذوبة التي تدل على غلوهم في أئمتهم، ومنها: ما نسبه إلى علي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أنه قال: "إلينا إياب هذا الخلق وعلينا حسابهم"(٢).

ويقول الشيخ المفيد عن الأئمة: "وأنه لولاهم لما خلق الله السماء والأرض ولا الجنة ولا النار، ولا آدم ولا حواء، ولا الملائكة، ولا شيئًا مما خلق، واعتقادنا أن حجج الله عَزَّوَجَلَّ على خلقه بعد نبيه محمد صلى الله عليه وآله وسلم الأئمة الاثنا عشر...، واعتقادنا فيهم: أنهم أولو الأمر الذين أمر الله بطاعتهم، وأنهم الشهداء على الناس، وأنهم أبواب الله، والسبيل إليه، والأدلاء عليه، وأنهم عيبة علمه، وتراجمة وحيه، وأركان توحيده، وأنهم معصومون من الخطأ والزلل، وأنهم الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرًا، وأنهم لهم المعجزات والدلائل، وأنهم أمان لأهل الأرض كما أن النجوم أمان لأهل السماء، وأن مثلهم في هذه الأمة كمثل سفينة نوح، وكباب حطة"(٣).

والملاحظ أن ملامح الغلو واحدة، والعبارات تكاد تكون متحدة فيما يتعلق بغلوهم في أئمتهم.

---

(١) دعائم الإسلام، للقاضي النعمان المغربي، ١/ ٤٦.

(٢) مرآة العقول، للمجلسي، ٢٦/ ٢٦.

(٣) كتاب الاعتقادات، للصدوق، ص ٢٩٠، وما بعدها.

❁ المسألة الثانية: القول بوجوب نصب الإمام:

يرى الزيدية أن نصب الإمام واجب عقلًا وشرعًا[١].

وكذلك يعتقد الإسماعيلية أن الإمامة واجبة عقلًا وشرعًا[٢].

وهي كذلك عند الاثني عشرية واجبة عقلًا وشرعًا[٣].

والملاحظ أن جميعهم يقدمون دليل العقل على النقل في القول بوجوب الإمامة رغم دعواهم بعد ذلك جميعًا ثبوتها بالنص، الذي يتكلفون في إثباته، ويتفقون في سرد أدلته، كما سيأتي معنا.

❁ المسألة الثالثة: ثبوت الإمامة بالنص من حيث الجملة:

فهم يتفقون في ثبوتها بالنص في علي، والحسن، والحسين، ثم يفترقون بعد ذلك، فتتفق فرقتا الإسماعيلية والاثني عشرية على استمرار عقيدة النص في أولاد الحسين، بعد انتقال الإمامة من الحسن إلى الحسين وأولاده إلى الأبد، في حين ترى الزيدية ثبوت الإمامة بعد علي والحسَنَين في البطنين، ويعنون به: ما تناسل من فاطمة من ذرية الحسن والحسين، بشرط الخروج بالسيف ودعوة الإمام إلى نفسه، بالإضافة إلى شروط أخرى.

يقول الإمام الهادي[٤]: "واعلم هداك الله بأن الإمامة لا تثبت بإجماع الأمة،

(١) مجموع كتب ورسائل الإمام المهدي لدين الله الحسين بن القاسم العياني، ص ١١٢، وحقائق المعرفة في علم الكلام، لأحمد بن سليمان، ص ٤٣٩، والأساس لعقائد الأكياس، للقاسم بن محمد، ص ١٣٣.

(٢) إثبات الإمامة، لأحمد بن إبراهيم النيسابوري، ص ٢٩.

(٣) الياقوت في علم الكلام، لأبي إسحاق إبراهيم بن نوبخت، ص ٧٥.

(٤) هو: أبو الحسين يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن =

ولا بعقد برية، ولا برواية مروية، ولكن تثبت لصاحبها بتثبيت الله لها فيه، وبعقدها في رقاب من أوجبها عليه"[١].

ويقول في موضع آخر: "تثبت له -يعني عليًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- بقول الله سبحانه، وقول رسوله المصطفى محمدٍ عليه السلام"[٢].

كما يثبتها للحسن والحسين بالنص، فيقول: "ثم يجب عليه أن يعلم أن الإمامة لا تجوز إلا في ولد الحسن والحسين؛ بتفضيل الله لهما، وجعله ذلك فيهما، وفي ذريتهما"[٣].

وقد نقل عبد الله بن حمزة[٤] الإجماع على ثبوت إمامة علي، والحسن، والحسين بالنص[٥].

=

الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، إليه ينسب المذهب الزيدي الهادوي في اليمن، ولد عام ٢٤٥هـ، بالرسّ بالقرب من المدينة المنورة، وخرج على الخلافة العباسية في اليمن، عام ٢٨٤هـ، وتوفي عام ٢٩٨هـ [الإفادة في تاريخ الأئمة السادة، ليحيى بن الحسين الهاروني، ص ٨٦، وما بعدها، والإمام الهادي وآراؤه العقدية: دراسة نقدية مقارنة، لعبد الحميد مرشد، ص ٢٧، وما بعدها].

(١) المجموعة الفاخرة (مجموع رسائل الإمام الهادي يحيى بن الحسين الرسي)، ص٦٧٤.

(٢) المجموعة الفاخرة (مجموع رسائل الإمام الهادي يحيى بن الحسين الرسي)، ص ٥١٩.

(٣) الأساس لعقائد الأكياس، للقاسم بن محمد، ص١٣٩.

(٤) هو: أبو محمد عبد الله بن حمزة بن سليمان بن حمزة بن علي بن حمزة بن أبي هاشم الحسني العلوي، خرج باليمن على المعز بن إسماعيل بن سيف الإسلام طغتكين بن أيوب، وكان جاروديًا متخوضًا في الدماء المعصومة، ولد عام ٥٦١هـ وتوفي عام ٦١٤هـ. [طبقات الزيدية الكبرى، لإبراهيم بن القاسم، ١/ ٥٩٦، وما بعدها، والكامل، لابن الأثير، ١٠/ ٢٧٦، بتصرف].

(٥) المجموع المنصوري، لعبد الله بن حمزة، القسم الثاني، ص٤٤٩.

ويقول حميدان القاسمي[(١)]: "فعندنا أن أمير المؤمنين وولديه أئمة، من وقت أن نص لهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم "[(٢)].

وبثبوت إمامة علي والحسنين بالنص قالت الإسماعيلية؛ إذ بوَّب الكرماني[(٣)] في كتابه المصابيح بابًا في بطلان اختيار الأمة إمامًا، وساق جملة من البراهين العقلية على ذلك، ومنها قوله: "لما كانت الإمامة هي فرع على النبوة، وهي الخلافة عن الرسول، والقيام مقامه أولى ألا يصح إلا باختيار الله تعالى، واختيار رسوله، والنص عليه، إذًا الإمامة لا تصح إلا بالنص والتوقيف "[(٤)].

كما ساق جملة من الأدلة على ثبوت النص في علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ ﴾ [المائدة: ٥٥].

ووجه الشاهد عندهم في آية الولاية: أن عليًا رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ هو المعطي للزكاة وهو راكع، فهو المستحق للإمامة، وكذلك زعموا أن الولي هو القيم بأمور من هو وليه، وليس المقصود بها الموالاة[(٥)].

---

(١) هو: أبو عبد الله حميدان بن يحيى بن حميدان بن القاسم الحسني العلوي، أصولي، جارودي، زيدي، متكلم، من علماء القرن السابع الهجري، ولا يُعلم تاريخ وفاته على وجه التحديد. [طبقات الزيدية الكبرى (القسم الثالث) ١/ ٤١٣].

(٢) مجموع السيد حميدان، لحميدان القاسمي، ص ٤٨٤.

(٣) هو: الداعي الإسماعيلي أحمد حميد الدين الكرماني الفارسي الأصل. له كتب طافحة بالفلسفة والتعقيد اللفظي، كراحة العقل، ويقال إنه من الذين ألَّفوا رسائل إخوان الصفاء المعروفة. توفي ما بين ٤٠٨هـ و٤١٢هـ. [أعلام الإسماعيلية، لمصطفى غالب، ص ٩٩، والإسماعيلية تاريخ وعقائد، لإحسان إلهي ظهير، ص٧١٠ وما بعدها].

(٤) مصابيح الإمامة، لأحمد حميد الدين الكرماني، ص٨٠.

(٥) المصابيح في إثبات الإمامة، لأحمد حميد الدين الكرماني، ص ٨٥، وما بعدها.

وقوله تعالى: ﴿أَفَمَن يَهْدِيٓ إِلَى ٱلْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ إِلَّآ أَن يُهْدَىٰ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [يونس: ٣٥].

ووجه الشاهد عندهم أن الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ بعد النبي ﷺ كانوا بحاجة إلى هداية علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في فصل الأحكام التي التبست عليهم وجوهها، فهو لذلك أحق بالإمامة منهم[١].

وقوله تعالى: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٧١].

ووجه الشاهد عندهم أن هذه الآية نص من الله تعالى على علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ بأنه القيِّم لأمور الأمة.

وغيرها من الأدلة التي تستدلّ بها أمّهات فرق الشيعة[٢].

أما الإسماعيلية فقد استدلت بالنص على الحسنين بحديث: «الحسن والحسين إماما حق، قاما أو قعدا، وأبوهما خير منهما»[٣][٤].

---

(١) المصابيح في إثبات الإمامة، لأحمد حميد الدين الكرماني، ص ٨٥، وما بعدها.

(٢) المصابيح في إثبات الإمامة، لأحمد حميد الدين الكرماني، ص ٨٢، وما بعدها.

(٣) لم أجد له أصلًا في كتب الحديث، ولعله مما وضعه الإسماعيليون، وإنما ورد حديث عند ابن ماجه عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة، وأبوهما خير منهما» رواه ابن ماجه، ١/ ٤٤ برقم(١١٨)، وصححه الألباني، وروي من طريق المعلَّى بن عبدالرحمن، والمعلَّى متهم بوضع ستين حديثًا في فضل علي، قاله ابن معين. فالإسناد على هذا ضعيف. وأصله في الترمذي والنسائي من حديث حذيفة بغير زيادة: «وأبوهما خير منهما»، وحكم عليه ابن عدي بالوضع. [الكامل في الضعفاء، لابن عدي، ٢ / ٤١٣]، والفرق واضح بين ما رواه الإسماعيليون وبين ما أثبتناه هنا على ما فيه من المقال.

(٤) المصابيح في إثبات الإمامة، للكرماني، ص ٨٨، ٩٦.

ونقل المفيد (ت: ٤١٣هـ)[١] اتفاق الإمامية على أن رسول الله ﷺ استخلف عليًا في حياته، ونص عليه بالإمامة بعد وفاته، كما نقل اتفاقهم على ثبوت إمامة الحسنين بالنص[٢].

كما نقل علي بن الوليد الإسماعيلي (ت: ٦١٢هـ)[٣] إجماع فرق الشيعة على ثبوت الإمامة بالنص لعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[٤].

فأمهات فرق الشيعة الثلاث متفقة على ثبوت إمامة علي والحسنين بالنص، وجميعهم أدلتهم واحدة في ذلك؛ إذ تقوم على نظرية الحق الإلهي في استحقاق الإمامة والخلافة؛ لتسوِّق لنفسها ما تقوم به في سبيل الحصول على ذلك الحق المزعوم، من استحلال للدماء المعصومة، وخروج على ولاة أمر المسلمين.

۞ المسألة الرابعة: القول بعصمة علي والحسنين:

من المسائل المتفق عليها بين أمهات فرق الشيعة: القول بعصمة علي والحسنين.

---

(١) هو: أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان البغدادي الكرخي، ويعرف أيضًا بابن المعلم، عالم الشيعة وإمام الرافضة، وصاحب التصانيف الكثيرة، برع في الكلام والفقه والجدل، حظي بمكانة في الدولة البويهية، توفي عام ٤١٣هـ [رجال النجاشي، لأبي العباس النجاشي الكوفي، ص ٣٩٩، والعبر في خبر من غبر، للذهبي، ٣/ ١١٦].

(٢) انظر: أوائل المقالات في المذاهب المختارات، للمفيد، ص٤٤.

(٣) هو: الداعي الإسماعيلي المطلق اليمني علي بن محمد بن الوليد العبشمي القرشي،. من الطائفة الطيبية. من مصنفاته: دامغ الباطل وحتف المناضل، وتاج العقائد هذا. ولد عام ٥٢٢هـ، وتوفي عام ٦١٢هـ. [أعلام الإسماعيلية، لمصطفى غالب، ص ٤٠٨].

(٤) دامغ الباطل وحتف المناضل، لعلي بن الوليد، ص ١١١.

فعند الزيدية مثلًا: يشير الإمام الهادي إلى عصمة علي والحسنين بقوله: "قولهم صواب بلا خطأ، وقربهم شفاء بلا ردى"(١).

وقد صرح بعصمة علي والحسنين عبد الله بن حمزة، في كتابه الشافي، فقال: "وأن الإمامة بعد علي عليه السلام في ولديه الحسن والحسين عليهما السلام؛ بتعيين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لهما بذلك، وفي ذريتهما من بعدهما؛ بإشارة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وتصريحه أن الحق معهم، وتفضيله لهم على غيرهم، وعصمتهم منفيين عن الخطأ"(٢).

ومذهب الإسماعيلية أن سائر الأئمة معصومون، كما نقل ذلك أحمد حميد الدين الكرماني في مصابيحه(٣).

ومذهب الاثني عشرية أن الأئمة معصومون كعصمة الأنبياء(٤).

فالقدر المشترك بين فرق الشيعة الثلاث هو: القول بعصمة علي والحسن والحسين، وإن اختلفوا قليلًا فيما عداهم؛ حيث تمتد العصمة عند الإسماعيلية والاثني عشرية إلى سائر الأئمة، ويظهر الخلاف بين الزيدية في ثبوت العصمة لغيرهم.

❁ المسألة الخامسة: اتفاقهم على أدلة ثبوت الإمامة:

فالجميع يستدل بنفس الأدلة على ثبوت الإمامة على طريقتهم، ومن

---

(١) المجموعة الفاخرة (مجموع رسائل الإمام الهادي يحيى بن الحسين الرسي)، ص ٥٧٤.

(٢) الشافي، لعبد الله بن حمزة، ١/ ٣٦٣.

(٣) المصابيح في إثبات الإمامة، للكرماني، ص٧٤.

(٤) أوائل المقالات، للمفيد، ص٧١، وشرح أصول العقائد، لعبد الجليل علي الأمير، ٣/ ٢١٨.

أدلتهم: آية الولاية، وحديث الغدير، وغيرهما من الأدلة.

والمقصود بآية الولاية قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمۡ رَٰكِعُونَ﴾ [المائدة: ٥٥].

فالزيدية تزعم أن هذه الآية خاصة بولاية علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[١]، وكذلك الاثنا عشرية الذين يعتقدون أنها خاصة بعلي أيضًا[٢]، وكذلك الإسماعيلية يزعمون أن الخطاب هنا موجه لأئمتهم، وفي مقدمتهم علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وإن كان ظاهر الخطاب عام لجميع المؤمنين؛ إلا أن باطنه متوجه لعلي، والأئمة بعده بزعمهم[٣].

والجميع ينسج حول هذه الآية رواية مكذوبة مفادها: أن عليًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تصدق بخاتمه وهو راكع[٤].

وأما حديث الغدير فقد استدلت به الزيدية على ثبوت إمامة علي في أكثر من موضع[٥].

كما استدلت الإسماعيلية بهذه الأدلة على ثبوت إمامة علي بالنصوص السابقة، وأطالوا الحديث عنها في عامة كتبهم[٦].

---

(١) الأساس لعقائد الأكياس، للقاسم بن محمد، ص١٣٩، وكتاب التمهيد شرح معالم العدل والتوحيد، ليحيى بن حمزة، ٢/ ٥٧٣.

(٢) الميزان في تفسير القرآن، لمحمد حسين الطباطبائي، ٦/ ٨.

(٣) تأويل الدعائم، لأبي حنيفة النعمان بن محمد المغربي، ١/ ٢٤.

(٤) المجموع المنصوري، لعبد الله بن حمزة، القسم الثاني، ص٣٩٩، وتأويل الدعائم، للقاضي النعمان المغربي، ١/ ٦٤، والميزان في تفسير القرآن، للطباطبائي، ٦/ ٨.

(٥) كتاب التمهيد في شرح معالم العدل والتوحيد، ليحيى بن حمزة العلوي، ٢/ ٥٧٤.

(٦) انظر تفاصيل تلك الأدلة ووجه الاستدلال فيها: المصابيح في إثبات الإمامة، للكرماني، =

ومن أدلة ثبوت الإمامة المتفق عليها بين فرق الشيعة الثلاث:

قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ [المائدة: ٥٥][١]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧]، فزعموا أنّ عليًا هو الهادي الذي ورد ذكره في هذه الآية[٢].

ومنها قوله تعالى: ﴿وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ إِلَّا أَن تَفْعَلُوا إِلَىٰ أَوْلِيَائِكُم مَّعْرُوفًا ۚ كَانَ ذَٰلِكَ فِي الْكِتَابِ مَسْطُورًا﴾ [الأحزاب: ٦][٣].

ومنها قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣][٤].

ومنها قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ

=

ص٨٥، ومفاتيح المعرفة، لمصطفى غالب، ص١٥٦، وما بعدها.

(١) ينابيع النصيحة في العقائد الصحيحة، للحسين بن بدر الدين، ص ٣٢٥، والمصابيح في إثبات الإمامة، للكرماني، ص ٨٤، والإمامة، المعروف بـ(المبسوط في الإمامة)، لعبد النبي بن سعد الدين الجزائري، ص١٠٠.

(٢) البدر المنير في معرفة الله العلي الكبير، لمحمد بن علي اليماني، ٢/ ٨٩، واختلاف أصول المذاهب، للقاضي النعمان المغربي، ص ٧٦، وأسرار الإمامة، للحسن بن علي الطبري، ص ١٨٨.

(٣) مجموع السيد حميدان، لحميدان القاسمي، ص ١٣، والمصابيح في إثبات الإمامة، للكرماني، ص ٨٥، وتفسير القمي، لعلي بن إبراهيم القمي، ٣/ ٨٠٩.

(٤) لوامع الأنوار في جوامع العلوم والآثار وتراجم أولي العلم والأنظار، لمجد الدين بن محمد المؤيدي، ١/ ٥٤، ودامغ الباطل وحتف المناضل، لعلي بن الوليد، ص ١١٨، والإمامة، المعروف بـ(المبسوط في الإمامة)، لعبد النبي بن سعد الدين الجزائري، ٥٧.

ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ فَمَنِ ٱضۡطُرَّ فِي مَخۡمَصَةٍ غَيۡرَ مُتَجَانِفٖ لِّإِثۡمٖ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ [المائدة: ٣][(١)].

ومنها: قوله تعالى: ﴿فَمَنۡ حَآجَّكَ فِيهِ مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلۡعِلۡمِ فَقُلۡ تَعَالَوۡاْ نَدۡعُ أَبۡنَآءَنَا وَأَبۡنَآءَكُمۡ وَنِسَآءَنَا وَنِسَآءَكُمۡ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمۡ ثُمَّ نَبۡتَهِلۡ فَنَجۡعَل لَّعۡنَتَ ٱللَّهِ عَلَى ٱلۡكَٰذِبِينَ﴾ [آل عمران: ٦١][(٢)].

ومنها قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥۚ وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [المائدة: ٦٧][(٣)].

ومن الأدلة المشتركة بين الفرق الثلاث: حديث الطير: ونصه: «أن أم أيمن جاءت بطير مشوي إلى النبي ﷺ، فوضعته بين يديه وقال: اللهم ائتني بأحب خلقك إليك ليأكل معي هذا الطير، فحضر علي عليه السلام»[(٤)(٥)].

---

(١) ينابيع النصيحة في العقائد الصحيحة، للحسين بن بدر الدين، ص ٣٣٤، والمصابيح في إثبات الإمامة، للكرماني، ص ٧٣، والاحتجاج، للطبرسي، ص ٣٤٢.

(٢) حقائق المعرفة في علم الكلام، لأحمد بن سليمان، ص ٤٤٢، وشرح الأخبار في فضائل الأئمة الأطهار، للقاضي النعمان المغربي، ٩/ ٣٤٠، وأسرار الإمامة، للحسن بن علي الطبري، ص ٢١٨، ٢١٩.

(٣) الشافي، لعبد الله بن حمزة، ١/ ٢٦٢، وزهر المعاني، لعماد الدين القرشي، ص ٢٢٤، وكتاب التوحيد، لابن بابويه القمي، ص ٢٥٠.

(٤) حديث الطير حديث موضوع، لم يروه أحد من أصحاب الصحيح ولا صححه أئمة الحديث، ولكن هو مما رواه بعض الناس كما رووا أمثاله في فضل غير علي. [منهاج السنة، لابن تيمية، ٧/ ٣٧١].

(٥) كتاب التمهيد في شرح معالم العدل والتوحيد، ليحيى بن حمزة، ٢/ ٥٩٤، وشرح الأخبار في فضائل الأئمة الأطهار، للقاضي النعمان المغربي، المجلد الأول، ١/ ١٣٨، وأسرار الإمامة، للحسن بن علي الطبري، ص١٤٨.

ومنها: «من كنت مولاه فهذا عليٌّ مَولاه»(١)(٢).

ومنها: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبي بعدي»(٣)(٤).

والملاحَظ أن الشيعة يستدلون بأحاديث غالبها موضوع، أو ضعيف، أو يستدلون بأحاديث هي في فضائل عامة، تصح لعلي ولغيره من المؤمنين(٥).

وفرق بين حديث يدل على الفضيلة التي قد يشارك الصحابي فيها غيره، وبين أحاديث تدل على الأفضلية المطلقة، وهو ما يفتقر إليه الشيعة، إذ يستدلون بأحاديث الفضائل على الأفضلية المطلقة.

❁ المسألة السادسة: إجماعهم على أن الإمامة من أصول الدين:

أجمعت أصول فرق الشيعة الثلاث على أنّ الإمامة من أصول الدين عندهم؛ بل هي أهمُّها.

---

(١) أخرجه ابن ماجة في سننه، باب: فضل علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، برقم(١٢٥)، ١/ ٤٥، وأخرجه الترمذي في سننه، برقم(٣٧١٣)، ٥/ ٦٣٣، وقال: حسن صحيح، وليس هو في الصحاح، لكن هو مما رواه العلماء وتنازع الناس في صحته، فنُقل عن البخاري وإبراهيم الحربي وطائفة من أهل العلم بالحديث أنهم طعنوا فيه وضعفوه، ونُقل عن أحمد بن حنبل أنه حسنه كما حسنه الترمذي. [منهاج السنة، لابن تيمية، ٧/ ٣١٩].

(٢) الشافي، لعبد الله بن حمزة، ١/ ٢٥٧، ودامغ الباطل وحتف المناضل، لعلي بن الوليد، ص ١٠٣، ومعاني الأخبار، لابن بابويه القمي، ص ١٦٠، ص ٣٤٢.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، باب: من فضائل علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، برقم(٢٤٠٤)، ٤/ ١٨٧٠.

(٤) الحدائق الوردية في مناقب أئمة الزيدية، لحميد المحلي، ١/ ٤٩، وشرح الأخبار في فضائل الأئمة الأطهار، للقاضي النعمان المغربي، ١/ ٩٧، والاقتصاد فيما يجب على العباد، لأبي جعفر الطوسي، ص ٤٣٩.

(٥) الفصل في الملل والنحل، لابن حزم، ٤/ ١١٦.

أما الزَّيدية فقد نقل حميدان القاسمي إجماع المتشيعين على أن معرفة المسائل المتعلقة بالإمامة تعد من أصول الدين عند كل شيعي[١]، وهي عند الزيدية من مهمات أصول الدين، ولا يتم الإسلام ويكمل إلا بها[٢].

وكذلك هو الحال عند الإسماعيلية، فالإمامة: "هي قطب الدين، وأساسه، والتي يدور عليها جميع أمور الدين والدنيا، وصلاح الآخرة والأولى، وينتظم بها أمور العبادة"[٣].

ويقول مصطفى غالب: "تعتبر الإمامة المحور الذي تدور عليه عقائد الشيعة على اختلاف فرقهم، فهي بنظرهم أحد دعائم الدين، فلا دين لمن لا يعتقد بإمامة الأئمة من أهل بيت الرسول صلى الله عليه وآله وسلم"[٤].

وعند الاثني عشرية أن الإمامة من أصول الدين كما بوب لذلك الكليني[٥] في كتابه الكافي، وروى حول هذا المعنى جملة من الأحاديث المكذوبة؛ لعل أبرزها: "بني الإسلام على خمس: على الصلاة والزكاة والصوم والحج والولاية، ولم ينادَ بشيء كما نودي بالولاية"[٦].

---

(١) مجموع السيد حميدان، لحميدان القاسمي، ص ٢٠٩.

(٢) البدر المنير في معرفة الله العلي الكبير، لمحمد بن علي اليماني، ١/ ٤٢٠.

(٣) إثبات الإمامة، للنيسابوري، ص ٢٧، وشرح الأخبار في فضائل الأئمة الأطهار، للقاضي النعمان المغربي، ٢/ ٢٧٧.

(٤) مقدمة كتاب: إثبات الإمامة، للنيسابوري، ص ٨.

(٥) هو: أبو جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي، صاحب كتاب الكافي، وهو عمدة الاثني عشرية في الحديث، توفي عام ٣٢٩هـ [رجال النجاشي، ص ٣٧٧].

(٦) أصول الكافي، للكليني، ٣/ ٥١.

۞ المسألة السابعة: اتفاقهم على أحقية علي بالخلافة والإمامة بعد رسول الله ﷺ، دون سائر الثلاثة الخلفاء رضي الله عنهم:

ومما تتفق عليه فرق الشيعة الثلاث: زعمهم بأن عليًا رضي الله عنه أحق بالخلافة من أبي بكر، وعمر، وعثمان رضي الله عنهم.

فالزيدية مجمعون على تقديم علي على الخلفاء الثلاثة[١].

يقول عبد الله بن حمزة: "وقد تكرر هذا الحديث من جهات شتى، وألفاظ متقاربة ومتباعدة، تمتُّ إلى معنى واحد في تفسير هذه الآية، ويدل على أنه قد وقع مرات متقاربة تأكيدًا؛ لأن في بعضها ثوبه، وفي بعضها كساء، وفي بعضها برداء، وبعضها عن عائشة، وبعضها عن أم سلمة، وبعضها عن زينب رحمة الله عليهن، وبعضها عن وائلة، وبعضها عن مروره على منزلهم، كل ذلك يفيد تأكيد الأمر في ثبوت عصمتهم"[٢].

ويقول أيضًا: "وقد تكرر لفظ العترة وأهل البيت، وقد بينا من هم بدلالة الكتاب، في آية التطهير، وأحاديث الكساء، والبرد المتكررة المتظاهرة؛ إذْ هم موضع الحجة على الأمة؛ لمكان العصمة، وإيجاب الرجوع إليهم في المهمة، كما يرجع إلى الكتاب في الدلالة"[٣].

---

(١) المجموع المنصوري (مجموع رسائل الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة)(القسم الأول)، ص٤٥٩، والبدر المنير في معرفة الله العلي الكبير، لمحمد بن علي اليماني، ١/ ٣٤٨.

(٢) المجموع المنصوري (مجموع رسائل الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة) (القسم الأول)، ص٤٥٩.

(٣) الشافي، لعبد الله بن حمزة، ١/ ٢٧٨.

وكذلك الإسماعيلية تقول بنفس القول، فيعقدون الأبواب في كتبهم؛ للاستدلال على أحقية علي بالخلافة دون غيره، مستدلين بما يسمونه: آية الولاية، وحديث الغدير، وحديث المنزلة، وغيرها[١].

يقول الكرماني بعد أن ساق جملة من الأدلة على أحقية علي بالخلافة: "وكان الصحابة بعد نبيهم محتاجين إلى هداية علي بن أبي طالب عليه السلام إياهم في فصل الأحكام التي التبست عليهم وجوهها، كان علي بن أبي طالب عليه السلام بقول الله تعالى بالإمامة أحقّ، وإذا كان أحقّ فهو الإمام"[٢].

وكذلك الاثنا عشرية يقدّمون عليًا على الثلاثة[٣] مستدلين بحديث السفينة[٤]، وحديث المنزلة[٥]، وحديث مدينة العلم[٦]، ....

---

(١) المصابيح في إثبات الإمامة، للكرماني، ص ٨٣، وما بعدها، وتاريخ الدعوة الإسماعيلية، لمصطفى غالب، ص٨٣.

(٢) المصابيح في إثبات الإمامة، للكرماني، ص٨٤.

(٣) حق اليقين في معرفة أصول الدين، لعبد الله شبر، ١/ ١٨٩.

(٤) حديث السفينة نصه: «مثل أهل بيتي كسفينة نوح من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق»، والحديث في سنده راوٍ متروك. [انظر: ذخيرة الحفاظ، للمقدسي، ٢/ ١٠٠١، وميزان الاعتدال، للذهبي، ٤/ ١٦٧، وضعفه الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، ١٠/ ٥، برقم(٤٥٠٣)].

(٥) حديث المنزلة هو: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبي بعدي» أخرجه البخاري، من حديث أبي موسى الأشعري، باب: غزوة تبوك وهي غزوة العسرة، ٤/ ١٦٠٢، برقم(٤١٥٣)، ومسلم من حديث سعد بن أبي وقاص، باب: في فضائل علي بن أبي طالب، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ٤/ ١٨٧٠، برقم(٢٤٠٤).

(٦) حديث مدينة العلم هو: «أنا مدينة العلم وعلي بابها»، وهذا الحديث أنكره البخاري، وقال الحاكم: موضوع، وقال يحيى بن معين: لا أصل له. [انظر: الفوائد الموضوعة في الأحاديث الموضوعة، لمرعي بن يوسف المقدسي، ١/ ٩٤]

وآية المودة[(١)][(٢)] وآية المباهلة[(٣)][(٤)].

وهذه الأحاديث لا تخلو من أن تكون موضوعة أو ضعيفة، أو أنها من الصحيح إلا أنهم يستدلون به في غير موضعه الذي ورد فيه.

وكذلك الآيات القرآنية يفسرونها بروايات لا تصح، ثم يستدلون بها على أحقية علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالخلافة دون من سبقه من الخلفاء الراشدين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

ومن أقوالهم ما أورده الطبرسي في كتابه الاحتجاج ونسبه إلى علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: "أنا أحق بهذا الأمر منه - يعني أبا بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وأنتم أولى بالبيعة لي"[(٥)].

❁ المسألة الثامنة: القول بنظرية الوصي:

من المسائل المتفق عليها في باب الإمامة بين أمهات فرق الشيعة الثلاث: مسألة القول بنظرية الوصي، إذ تتفق الفرق الثلاث على أن لكل نبي وصيًا، وكما كان يوشع بن النون وصيًا لموسى، فكذلك علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هو وصي رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فهذه الفرق تنطلق من منطلقات واحدة في تقرير هذه النظرية وتستدل بنفس الأدلة[(٦)].

---

(١) آية المودة هي قوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [الشورى: ٢٣].

(٢) أسرار الإمامة، للحسن بن علي الطبري، ص ٢١١، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٦.

(٣) آية المباهلة هي: ﴿مِنۢ بَعْدِ مَا قَنَطُوا۟ وَيَنشُرُ رَحْمَتَهُۥ ۚ وَهُوَ ٱلْوَلِىُّ ٱلْحَمِيدُ ۞ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَثَّ فِيهِمَا مِن دَآبَّةٍ ۚ وَهُوَ عَلَىٰ جَمْعِهِمْ﴾ [آل عمران: ٦١].

(٤) أسرار الإمامة، للحسن بن علي الطبري، ص٢١١، وما بعدها.

(٥) الاحتجاج، للطبرسي، ١/ ١٨٢.

(٦) كتاب التمهيد في شرح معالم العدل والتوحيد، ليحيى بن حمزة العلوي، ٢/ ٥٨٤، وما =

وإذا عدنا إلى نصوص الفرق الثلاث حول نظرية الوصي نجد التطابق التام في المرويات التي يوردونها لإثبات تلك النظرية، ومن ذلك:

ما نسبه يحيى بن حمزة من الزيدية إلى النبي ﷺ أنه قال لعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "أنت أخي ووصيي وخليفتي من بعدي وقاضي ديني"(١).

وأوردت الإسماعيلية نصًا يتطابق مع النص الذي استدلت به الزيدية، كما رواه القاضي النعمان المغربي في كتابه شرح الأخبار، ونسب إلى النبي ﷺ أنه قال: «يا علي أنت أخي ووصيي وخليفتي من بعدي»(٢).

ولم تُبعد الاثنا عشرية عن أختيها، فقد أورد الحلي نصًا قريبًا من السابق، وفيه: «أنت أخي ووزيري ووصيي وخليفتي من بعدي»(٣).

والملاحظ أن الرواية التي يستدلون بها على إثبات نظرية الوصي هي نفس الرواية.

وخلاصة القول هي أن فرق الشيعة الثلاث ينطلقون في عقيدتهم في الإمامة من جملة من المشتركات، أبرزها:

اتفاقهم على القول بوجوب الإمامة عقلًا ثم شرعًا، واتفاقهم على اعتبار الإمامة من أصول الدين، بل هي أهمها، كما يعتقدون تقديم علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على

=

بعدها، والمصابيح في إثبات الإمامة، للكرماني، ص٨٦، وما بعدها، والمسلك في أصول الدين، للحلي، ص٢٢١، وما بعدها.

(١) كتاب التمهيد في شرح معالم العدل والتوحيد، ليحيى بن حمزة العلوي، ٢/ ٥٨٤.

(٢) شرح الأخبار في فضائل الأئمة الأطهار، للقاضي النعمان المغربي، ١/ ١١٤.

(٣) المسلك في أصول الدين، للحلي، ص٢٢١، وما بعدها.

الثلاثة (أبي بكر وعمر وعثمان) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ويستدلون بنفس الأدلة؛ سواء الأدلة القرآنية التي يفسرونها على مقتضى عقائدهم وأهوائهم، أو الأحاديث المكذوبة، أو الأحاديث الصحيحة التي يفسرونها وفق أهوائهم.

كما يتفق الجميع على القول ببعض النظريات الوافدة من الديانات السابقة، مثل: القول بنظرية الوصي، والقول بالعصمة.

المبحث الثالث

المشترك العقدي الشيعي في الموقف من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول

تعريف الصحابي

❁ المسألة الأولى: تعريف الصحابي لغة:

الصحابي هو: الملازِم؛ إنسانًا كان، أو حيوانًا، أو مكانًا، أو زمانًا، ولا يفرَّق بين أن تكون مصاحبته بالبدن؛ وهو الأصل والأكثر، أو بالعناية والهمة، ولا يقال في العُرف إلا لمن كثرت ملازمته، ويقال للمالك للشيء: هو صاحبه، وكذلك لمن يملك التصرف، وقد يضاف الصاحب إلى مسوسِه، نحو: صاحب الجيش، وإلى سائسِه نحو: صاحب الأمير. والصاحب مشتقّ من الصحبة، وهي وإن كانت تعمّ القليل والكثير؛ لكن العرف خصصها لمن كثرت ملازمته، وطالت صحبته[1].

---

(١) كتاب الكليات، لأبي البقاء الكفوي، ص ٥٥٧.

❁ المسألة الثانية: تعريف الصحابي اصطلاحًا:

اختُلف في تعريف الصحابي على أقوال؛ منها:

ما ذهب إليه الجمهور أنه: من لقي النبي ﷺ؛ مؤمنًا به، ولو ساعة، سواء روى عنه، أم لا[١].

وقيل: الصحابي هو: من لقي النبي ﷺ؛ مؤمنًا به، ومات على الإيمان[٢].

وقيل: الصحابي هو: من لقي النبي ﷺ بعد النبوة، في حال حياته، يقظة، مؤمنًا به، ومات على ذلك[٣].

وقيل: الصحابي يطلق على من رأى النبي ﷺ، واختص به اختصاص المصحوب، وطالت مدة صحبته، وإن لم يروِ عنه[٤].

وقيل: إن الصحابي هو كل من طالت صحبته للنبي ﷺ، وكثرت مجالسته على طريق التبع له[٥].

وقيل: الصحابي من عاصر النبي ﷺ، ولو لم يره، أو يروِ عنه[٦].

وقيل: الصحابي كل من روى عنه حديثًا، أو كلمة، ويتوسعون حتى يعدون

---

(١) البحر المحيط في أصول الفقه، لبدر الدين الزركشي، ٣/ ٣٥٩، وإرشاد الفحول، للشوكاني، ص ١٢٩.

(٢) إجابة السائل شرح بغية الآمل، لابن الأمير الصنعاني، ص١٢٩.

(٣) المدخل، لعبد القادر بن بدران الدمشقي، ص٢٠٩.

(٤) الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي، ٢/ ١٠٤.

(٥) إجابة السائل شرح بغية الآمل، لابن الأمير الصنعاني، ص ١٢٩.

(٦) تيسير التحرير، لمحمد أمين المعروف بـ(أميربادشاه)، ٣/ ٦٧.

من رآه رؤية ما من الصحابة، وهذا لشرف منزلة النبي ﷺ أعطوا كل من رآه حكم الصحابة[١].

والقول الراجح هو قول الجمهور؛ لمناسبته لحفظ جناب الصحابة رضي الله عنهم، ولأنه ورد ما يدل على إثبات الفضيلة لمن لم يحظَ منه إلا بمجرد اللقاء القليل والرؤية ولو مرة[٢].

وأفضل الصحابة على الإطلاق هم الخلفاء الأربعة، ثم بقية العشرة المبشرين بالجنة، ثم أهل بدر، ثم من شهد أُحُدًا، ثم أهل بيعة الرضوان، ثم من له مزية من أهل العقبتين، من الأنصار، والسابقين الأولين؛ ممن صلى إلى القبلتين[٣].

والصحابة كلهم عدول، وكان للنبي ﷺ مائة ألف وأربعة عشر ألف صحابي عند موته ﷺ، والقرآن والأخبار مصرِّحان بعدالتهم، وجلالة قدرهم[٤].

المطلب الثاني

المشترك العقدي الشيعي في الموقف من الصحابة رضي الله عنهم

تتفق أصول فرق الشيعة في الموقف من الصحابة رضي الله عنهم في المسائل الآتية:

❁ المسألة الأولى: تفضيل عليّ على سائر الصحابة رضي الله عنهم:

تعد مسألة القول بتفضيل علي على سائر الصحابة محلُّ إجماع بين فرق

(١) قواطع الأدلة في الأصول، لأبي المظفر السمعاني، ١/ ٣٩٢.

(٢) قواعد التحديث، لمحمد جمال الدين القاسمي، ص٢٠٠.

(٣) تاريخ الخلفاء، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ص٤٤.

(٤) الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة، لابن حجر الهيثمي، ٢/ ٦٤٠.

الشيعة الثلاث، سواء المتقدمين منهم أم المتأخرين.

وقد حكى السيد حميدان القاسمي إجماع العترة على تفضيل عليّ على سائر الصحابة[١].

ويرى الإسماعيلية أنه أفضل البرية؛ فضلًا عن كونه مفضَّلًا على سائر الصحابة[٢].

وكذلك يعتقد الاثنا عشريةُ تفضيلَ علي على سائر الصحابة، بأوصاف ونعوت لا يحصيها العدّ -بزعمهم- اجتمعت فيه، ولم تجتمع في غيره[٣].

❁ المسألة الثانية: تكفير من تقدم عليًا من الخلفاء الراشدين:

أمهات فرق الشيعة يكفرون من تقدم عليًا من الخلفاء الراشدين.

فالشيعة الزيدية (الجارودية) هي الفرقة التي بقيت من فرق الزيدية، وهي التي دخلت اليمن؛ بشهادة علماء الزيدية أنفسهم، فقد دخلت هذه الفرقة اليمنَ بعد مائة عام من قدوم الإمام الهادي (ت:٢٩٨هـ) إلى اليمن، بعد أن تحوَّل كثير من أتباعه إلى مذهب الجارودية[٤].

وفي تقرير ذلك يقول حميدان القاسمي: "لأن الزيدية على الحقيقة هم

---

(١) مجموع السيد حميدان، لحميدان القاسمي، ص١٤٢، والمجموعة الفاخرة (مجموع كتب ورسائل الإمام الهادي يحيى بن الحسين الرسي)، ص٨٥.

(٢) زهر المعاني، لعماد الدين القرشي، ص١٦٧، وتأويل الدعائم، للقاضي النعمان المغربي، ١/ ٦٥.

(٣) حق اليقين في معرفة أصول الدين، لعبد الله شبر، ١/ ٢١١.

(٤) الزيدية: نشأتها ومعتقداتها، للقاضي إسماعيل الأكوع، ص٨٤.

الجارودية، لا يعلم في الأئمة - عليهم السلام - بعد زيد بن علي -عليه السلام- من ليس بجارودي، وأتباعهم كذلك"[١].

ومسألة انقراض فرقتي الصالحية والسليمانية من الزيدية أقرَّ بها المتقدمون منهم والمتأخرون؛ إذ لم يظهر لهاتين الفرقتين متابع، ولا يوجد من ينسب نفسه إليهما بين الزيدية بعد القرن الثاني الهجري[٢].

وقبله أكد ذلك المؤرخ اليمني المعروف: نشوان بن سعيد الحميري (ت: ٥٧٣هـ)[٣] بقوله: "وليس باليمن من فرق الزيدية غير الجارودية، وهم بصنعاء، وصعدة، وما يليهما"[٤].

فإذا علمنا أن الزيدية على الحقيقة هم الجارودية؛ فالجارودية تكفِّر من تقدم عليًا من الخلفاء الراشدين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ[٥].

وكذلك الإسماعيلية لا يشكّون في كفر من تقدَّم عليًا من الخلفاء الراشدين

---

(١) مجموع السيد حميدان، لحميدان القاسمي، ص٤٦٧.

(٢) الزيدية قراءة في المشروع وبحث في المكونات، لعبد الله بن محمد حميد الدين، ص١١٠.

(٣) هو: أبو سعيد نشوان بن سعيد بن نشوان الحميري اليمني الأمير العلامة، كان فقيهًا فاضلًا عارفًا باللغة، والنحو، والتاريخ، وسائر فنون الأدب، فصيحًا بليغًا شاعرًا، استولى على قلاع وحصون، حتى صار ملكًا، وله تصانيف أجلها: شمس العلوم وشفاء كلام العرب من الكلوم في اللغة، وله: الحور العين، توفي عام ٥٧٣هـ. [معجم الأدباء، لياقوت الحموي، ٥/ ٥٤٩].

(٤) الحور العين، لنشوان بن سعيد الحميري، ص١٥٦.

(٥) مجموع السيد حميدان، لحميدان القاسمي، ص٤٦٨، والحور العين، لنشوان الحميري، ص١٥٦، والبدر المنير في معرفة الله العلي الكبير، لمحمد بن علي اليماني، ١/ ٤٢١، وما بعدها.

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم[١].

وكذلك الاثنا عشرية يكفرون الخلفاء الذين تقدَّموا عليًّا في الخلافة، ويلفِّقون لهم المثالب الموجبة لكفرهم[٢].

❁ المسألة الثالثة: تخطئة عموم الصحابة وسائر الأمة في تقديم الثلاثة على عليّ:

تتفق أصول فرق الشيعة الثلاث على تخطئة عموم الصحابة، ثم يختلفون في حجم ذلك الخطأ، فمنهم من يكفّر به، ومنهم من يفسّق به، ومنهم من يخطّئ دون تكفير أو تفسيق، وهم قلة لا تكاد تذكر، وليس لها متابع[٣].

ولا شكَّ أن من حكم بكفر المتقدمين على علي؛ فإنه يعتقد خطأهم لا محالة، كالإسماعيلية الباطنية[٤]، والاثني عشرية[٥].

❁ المسألة الرابعة: تكفير معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

تُجمع فرق الشيعة الثلاث على تكفير معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ويصرحون بتكفيره، ولعْنِه.

---

(١) زهر المعاني، لعماد الدين القرشي، ص١٧٠، ١٧٢.

(٢) العقائد الجعفرية، لجعفر كاشف الغطاء، ص٨٧، وما بعدها، وكشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد (قسم الإلهيات)، لابن المطهر الحلي، ص٢٤٠.

(٣) الحور العين، لنشوان الحميري، ص١٥٦.

(٤) زهر المعاني، لعماد الدين القرشي، ص١٥٥، وما بعدها.

(٥) أوائل المقالات، للمفيد، ص٦، وعلم اليقين في معرفة أصول الدين، للفيض الكاشاني، ٢/ ٨١١.

فالزيدية يُصرِّحون بكفره رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يقول عبد الله بن حمزة: "لأن كلامه عليه السلام -يعني عليًا- مشحون بتكفيره -يعني بتكفير معاوية-"[(١)].

بل إنه نقل إجماع الزيدية على تكفيره، فقال: "إن معاوية عندنا أهل البيت كافر، ولم يُعلم في ذلك خلافٌ من سلفنا الصالح سلام الله عليهم، والحجة على كفره أنه ردَّ ما عُلِمَ من دين النبي صلى الله عليه وعلى آله ضرورةً"[(٢)].

وقال الحسين بدر الدين (ت: ٦٦٣هـ)[(٣)]: "وكان معاوية كافرًا في الباطن، مُظْهِرًا للإسلام"[(٤)].

وقد صرح بذلك من الإسماعيلية عماد الدين القرشي في كتابه: (زهر المعاني)[(٥)].

ويذكر الإسماعيلية أن معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مات على غير الملة؛ لأنه أظهر الإسلام، وأبطن الكفر، بل صرحوا أنه كافر بالله ورسوله ﷺ[(٦)].

أما الاثنا عشرية فقد عقدوا أبوابًا لتكفير معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يطول ذكر تفاصيلها، فليرجع إليها في مواطنها، وقد أشرت إلى بعضها في الحاشية[(٧)].

---

(١) الشافي، لعبد الله بن حمزة، ٣/ ٩٩.

(٢) المجموع المنصوري(٢) القسم الأول، لعبد الله بن حمزة، ١/ ١٨٨.

(٣) هو: الحسين بن محمد بن أحمد بن يحيى الحسني، من سلالة الهادي الرسي، من أشهر كتبه: ينابيع النصيحة في العقائد الصحيحة، وكتاب الشفاء، ولد عام ٥٩٩هـ، وتوفي عام ٦٦٣هـ [طبقات الزيدية الكبرى، لإبراهيم بن القاسم، القسم الثالث، ١/ ٣٨٣].

(٤) ينابيع النصيحة في العقائد الصحيحة، للحسين بن بدر الدين، ٤١٩.

(٥) زهر المعاني، لعماد الدين القرشي، ص٣٢٤.

(٦) شرح الأخبار، للقاضي النعمان، ٦/ ١٥٣، وما بعدها.

(٧) الرسائل الاعتقادية، لمحمد بن إسماعيل المازندراني الخواجوئي، ص ٥٨١، وما بعدها، =

والملاحظ أنهم اتفقوا في سرد تلك المثالب التي كفَّروا بها معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ لاتحاد مصادر الرواية لديهم.

❁ المسألة الخامسة: تسميتهم طلحة، والزبير، وعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بـ(الناكثين والقاسطين والمارقين):

ويقصدون بالناكثين: الذين قاتلوه يوم الجمل، والمارقين: من قاتله في النهروان، والقاسطين: معاوية ومن معه[1].

يقول عبد الله بن حمزة من الزيدية، وهو ينسب حديثًا إلى النبي ﷺ أنه قال لعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "إنك تقاتل بعدي الناكثين والمارقين والقاسطين"؛ يعني بالناكثين: أصحاب الجمل، وبالمارقين: أهل النهر من الخوارج، وبالقاسطين: معاوية وأصحابه"[2].

وكذلك نسبت الإسماعيلية خبرًا إلى علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: «أمرت بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين، فأما الناكثون فأصحاب الجمل، وأما القاسطون فأهل الشام -يعني معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ومن معه-، وأما المارقون فالخوارج»[3].

وعند الاثني عشرية رواية ينسبونها إلى أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أن رسول الله ﷺ قال لها: «يا أم سلمة اسمعي واشهدي، هذا علي بن أبي طالب سيد المسلمين، وإمام

=

والشيعة والحاكمون، لمحمد جواد مغنية، ص٧٣، وما بعدها.

(١) الشافي، لعبد الله بن حمزة، ٢/ ٢٠٦، وشرح الأخبار، للقاضي النعمان المغربي، ٤/ ٣٣٧، وما بعدها، والاحتجاج، للطبرسي، ص ٤٦٣.

(٢) الشافي، لعبد الله بن حمزة، ٢/ ٢٠٦.

(٣) شرح الأخبار، للقاضي النعمان المغربي، ٤/ ٣٣٧.

المتقين، وقائد الغر المحجلين، وقاتل الناكثين والمارقين والقاسطين، قلت: يا رسول الله من هم الناكثون؟ قال: الذين يبايعونه بالمدينة وينكثون بالبصرة، قلت: من القاسطون؟ قال: معاوية وأصحابه من أهل الشام، قلت: من المارقون؟ قال: أصحاب النهروان»(١).

وخلاصة القول في المشترك العقدي الشيعي في الموقف من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: أن فرق الشيعة الثلاث تتفق في نزعة العداء للصحابة رضوان عليهم، وقد التقت العقائد تبعًا للمصالح والأهواء، ففضلوا عليًا على سائر الصحابة، ثم طعنوا فيمن تقدم عليه، وهم: أبو بكر، وعمر وعثمان، ثم تمادوا إلى تكفيرهم، واتفقوا على القول بضلال الأمة في تقديمها للثلاثة على علي رضي الله عن الجميع، واتفقت عقائدهم في الموقف من المخالفين لعلي؛ سواء من أهل الجمل، أو من أهل صفين، واتفقوا في غلوهم المفرط في القول بتكفير معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

المطلب الثالث

أسباب الاشتراك العقدي في الإمامة والصحابة عند أمهات فرق الشيعة

بعد عرض المشترك العقدي عند أصول فرق الشيعة الثلاث (أمهات فرق الشيعة)، وهي الشيعة الزيدية، والشيعة الإسماعيلية والشيعة الاثنا عشرية، يجدر بنا الوقوف على أسباب ذلك الاشتراك؛ حتى نستطيع الخروج بنتائج علمية مبنية على أسس منهجية صحيحة.

وما من شك أن هذا الاشتراك العقدي لم يكن من قبيل التوافق غير

(١) الاحتجاج، للطبرسي، ص٤٦٣.

المقصود، أو من قبيل الموافقة العرضية العابرة، بل إن له أسبابَه ودوافعَه الموضوعية، وهي التي سنقف عليها في هذا المطلب.

ولعل من أبرز تلك الأسباب ما يأتي:

❁ السبب الأول: التشيع الجامع:

فالتشيع الذي يجمع هذه الفرق، وهو أحد أهم وأبرز الدوافع لبروز تلك المشتركات العقدية في الإمامة والصحابة، وفي غيرها من أبواب العقيدة.

حيث يقوم التشيع على أساس حق علي في الخلافة، وهذا الاستحقاق المزعوم حال دونه الصحابة -بحسب الفلسفة الشيعية-، فعندما اتفق المورد الذي نهلوا منه جميعهم ظهر الاشتراك في تلك العقائد جليًا.

❁ السبب الثاني: الروايات الموضوعة:

تزامن ظهور حركة التشيع مع ظهور نشاط محموم لخصوم السنة النبوية، من وضّاعي الأحاديث والقصاص؛ وزاد ذلك النشاط ضراوةً في عهد التمكين الشيعي؛ أعني زمن الدولة الزيدية في اليمن، والدولة الإسماعيلية وسيطرتها على غيرِ بلد، والدولة البويهية وانشقاقها عن الخلافة العباسية؛ الأمر الذي أسهم في نشر الأحاديث المكذوبة، ونسج الأساطير الموهومة؛ لنصرة العقائد الشيعية المزعومة، خاصة فيما يتعلق بعمود التشيع العقدي (الإمامة والموقف من الصحابة)، فوضعوا الروايات المكذوبة في المناقب والمثالب (مناقب آل البيت ومثالب الصحابة الكرام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أجمعين)، فعندما جاء الكُتَّاب والمؤرخون الشيعة من هذه الفرق اعتمدوا على ذلك الموروث في تقرير العقائد.

وفي ذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية عليه رحمة الله: "لأن أصل الرفض كان من وضع قوم زنادقة منافقين، مقصودهم الطعن في القرآن، والرسول، ودين الإسلام، فوضعوا من الأحاديث ما يكون التصديق به طعنًا في دين الإسلام، وروجوها على أقوام، فمنهم من كان صاحب هوى وجهل فقبلها؛ لهواه، ولم ينظر في حقيقتها، ومنهم من كان له نظر، فتدبرها، فوجدها تقدح في حق الإسلام، فقال بموجبها وقدح بها في دين الإسلام؛ إما لفساد اعتقاده في الدين، وإما لاعتقاده أن هذه صحيحة، وقدحت فيما كان يعتقده من دين الإسلام، ولهذا دخلت عامة الزنادقة من هذا الباب؛ فإن ما تنقله الرافضة من الأكاذيب تسلطوا به على الطعن في الإسلام، وصارت شُبَهًا عند من لم يعلم أنه كذب، وكان عنده خبرة بحقيقة الإسلام، وضلت طوائف كثيرة من الإسماعيلية والنصيرية وغيرهم من الزنادقة الملاحدة المنافقين، وكان مبدأ ضلالهم تصديق الرافضة في أكاذيبهم التي يذكرونها في تفسير القرآن والحديث، كأئمة العبيديين، إنما يقيمون مبدأ دعوتهم بالأكاذيب التي اختلقتها الرافضة ليستجيب لهم بذلك الشيعة الضُّلّال، ثم ينقلون الرجل من القدح في الصحابة إلى القدح في علي، ثم في النبي ﷺ، ثم في الإلهية، كما رتَّبه لهم صاحب البلاغ الأكبر، والناموس الأعظم(١)، ولهذا كان الرفض أعظم باب ودهليز إلى الكفر والإلحاد "(٢).

---

(١) صاحب كتاب البلاغ الأكبر هو: عبد العزيز بن محمد بن النعمان. [نوابغ الرواة في رابعة المئات، لآغابزرك الطهراني، ص١٥٠].

وقد ألف الباقلاني: كشف الأسرار وهتك الأستار في الرد عليه: انظر: البداية والنهاية، لابن كثير(٢/ ٢٦٨، وطبقات السبكي، ٧/ ١٨).

(٢) منهاج السنة، لابن تيمية، ٧/ ٩-١٠.

❁ **السبب الثالث: الاعتماد على الروايات الضعيفة:**

لا شك أن أهل السنة والجماعة عبر تاريخهم كانت لهم عناية فائقة بعلم الحديث رواية ودراية، فوضعوا له الأصول والضوابط، سواء في التحمل، أو في الأداء، فظهرت الصحاح، والسنن، والمسانيد.

ومعَ وجود تلك العناية الفائقة، والتحري الدقيق من قبل أصحاب الصنعة الحديثية؛ بقي فيها شيء من الأحاديث الضعيفة والموضوعة؛ باستثناء الصحيحين -أعني صحيح الإمام البخاري، وصحيح الإمام مسلم رحمهما الله-؛ لكن الفارق بين التراث الحديثي السني والتراث الحديثي الشيعي أن علماء السنة وأعلامها تصدوا لتلك الروايات، من خلال الدراسة، والتحقيق، والتخريج، والحكم على الأحاديث والرواة، فنفوا عنه انتحال الغالين، وتحريف المبطلين؛ بخلاف الشيعة الذين اعتمدوا أساسًا على الموضوعات والضعاف، وبنوا عليها عقائدهم كما أسلفنا.

ومن المغالطات التي استخدمها الشيعة في تقرير عقائدهم والاستدلال على صحتها: الاعتماد على الأحاديث الموضوعة والضعيفة، التي ظهرت في بعض الكتب الحديثية، كالحلية لأبي نعيم، ومستدرك الحاكم على الصحيحين، وغيرهما؛ رغم أن الأمانة العلمية تقتضي عدم الأخذ بها، أو الاعتماد عليها، لا سيما بعد حكم أهل العلم عليها بالوضع أو الضعف.

وعلى سبيل المثال: اعتمادهم على مرويات أبي نعيم، التي يقول فيها شيخ الإسلام ابن تيمية: "فإن أبا نعيم روى كثيرًا من الأحاديث التي هي ضعيفة؛ بل موضوعة، باتفاق علماء أهل الحديث السنة والشيعة، وهو وإن كان حافظًا كثير الحديث، واسع الرواية؛ لكن روى كما عادة المحدثين أمثاله يروون جميع ما في

الباب؛ لأجل المعرفة بذلك، وإن كان لا يحتج من ذلك إلا ببعضه"(١).

وكذلك مرويات الحاكم التي يستشهدون بها يقول فيها الذهبي: "جمع الحاكم أحاديث، وزعم أنها صحاح على شرط البخاري ومسلم، منها: حديث الطير، ومن كنت مولاه فعلي مولاه، فأنكرها عليه أصحاب الحديث، فلم يلتفتوا الى قوله"(٢).

فالاكتفاء بمجرد ورود تلك الروايات في مثل هذه الكتب لا يدل على صحتها، ولا يسعف في الاستدلال بها على تقرير العقائد.

❁ السبب الرابع: اعتمادهم على الروايات التاريخية:

خاصة تلك الروايات التي ظهرت عند بعض المؤرخين؛ كالطبري، وابن عساكر، وغيرهما، والمتأمل في تلك الروايات يجد أن أصحابها لم يشترطوا الصحة، وإنما اشترطوا السماع، ونقلوا تلك الروايات؛ بناء على أن من أحال فقد أسند، ولم يشترطوا الصحة أو يدَّعوها؛ بل إن الإمام الطبري قد أشار إلى ذلك في مقدّمة تاريخه فقال: "وليعلم الناظر في كتابنا هذا أن اعتمادي في كل ما أحضرت ذكره فيه مما شرطت أني راسمه فيه إنما هو على ما رويت من الأخبار، التي أنا ذاكرها فيه، والآثار التي أنا مسندها إلى رواتها فيه، دون ما أدرك بحجج العقول، واستنبط بفكر النفوس، إلا اليسير القليل منه؛ إذْ كان العلم بما كان من أخبار الماضين، وما هو كائن من أنباء الحادثين، غير واصل إلى من لم يشاهدهم، ولم يدرك زمانهم، إلا بإخبار المخبرين، ونقل الناقلين، دون الاستخراج بالعقول، والاستنباط بفكر النفوس، فما يكن في كتابي هذا من خبر ذكرناه عن بعض

(١) منهاج السنة، لابن تيمية، ٧/ ٥٢.

(٢) تذكرة الحفاظ، للذهبي، ٣/ ١٠٤٢.

الماضين، مما يستنكره قارئه، أو يستشنعه سامعه؛ من أجل أنه لم يعرف له وجهًا في الصحة، ولا معنى في الحقيقة، فليعلم أنه لم يؤتَ في ذلك من قبلنا، وإنما أُتِيَ من قبل بعض ناقليه إلينا، وأنا إنما أدينا ذلك على نحو ما أُدِّيَ إلينا"(١).

وواضح من كلام الإمام الطبري تفريقه بين الصحة والسماع، فهو يروي رواية سماع، لا رواية صحة.

فاعتمدتْ فرق الشيعة الثلاث كثيرًا على تلك الروايات التاريخية؛ لا سيما فيما شجر بين الصحابة، ولم يقتصروا على الروايات التاريخية المبثوثة في كتب أهل السنة؛ بل إن الشيعة كتبوا في التاريخ في وقت مبكر، وغلبت عليهم الأهواء فلم يلتزموا الأمانة العلمية؛ حيث برز من الشيعة مؤرخون قدامى أمثال: النوبختي(٢)، والمسعودي(٣)، وأبي مخنف(٤) الذي اعتمد عليه الطبري في كثير من مروياته حول أحداث الفتنة بين الصحابة، وقد حصرت ما يزيد على أربعمائة رواية لأبي مخنف غالبها في هذا الباب مودعة في تاريخ الإمام الطبري عليه رحمة الله، ولم يكن الطبري متفردًا في ذلك، فقد نقل ابن كثير عن أبي مخنف ما يزيد على ستين رواية، كلها فيما شجر بين الصحابة(٥)، وظهر أبو مخنف في كتاب

(١) تاريخ الطبري، لأبي جعفر الطبري، ١/ ١٣.

(٢) هو: أبو محمد الحسن بن موسى النوبختي الشيعي المتفلسف، لا يُعلم تاريخ وفاته. [سير أعلام النبلاء، للذهبي، ١٥/ ٣٢٧].

(٣) هو: أبو الحسن علي بن الحسين بن علي المسعودي، صاحب كتاب: مروج الذهب ومعادن الجوهر، توفي عام ٣٤٦هـ. [معجم الأدباء، لياقوت الحموي، ٤/ ٤٨].

(٤) هو: لوط بن يحيى بن سعيد بن مخنف بن سليم، كان صاحب أخبار وأنساب، والأخبار عليه أغلب، يروي عن جماعة من المجهولين، قال فيه أبو حاتم: متروك الحديث، وقال الدارقطني: أخباري ضعيف، توفي عام ١٥٧هـ. [فوات الوفيات، للكتبي، ٢/ ٢٣٨].

(٥) البداية والنهاية، لابن كثير، ٦/ ٢٤٣، ٧/ ٤٨، ٥٧، ١٤٩، ٢٥٨- ٣٢٠، ٨/ ١١٥، ١٤٢- ٢٩٤، =

الكامل في التاريخ فيما يقرب من عشرة مواضع.

يقول ابن كثير عليه رحمة الله -وهو يتحدث عن الروايات المكذوبة والأساطير المنسوجة حول مقتل الحسين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-: "وللشيعة والرافضة في صفة مصرع الحسين كذب كثير، وأخبار باطلة، وفيما ذكرنا كفاية، وفي بعض ما أوردناه نظر، ولولا أن ابن جرير وغيره من الحفاظ والأئمة ذكروه ما سقته، وأكثره من رواية أبي مخنف لوط بن يحيى، وقد كان شيعيًا، وهو ضعيف الحديث عند الأئمة، ولكنه أخباري حافظ، عنده من هذه الأشياء ما ليس عند غيره، ولهذا يترامى عليه كثير من المصنفين في هذا الشأن ممن بعده، والله أعلم"(١).

❁ السبب الخامس: اعتمادهم على رواة متهمين بالكذب:

من أسباب الاشتراك العقدي بين أمهات فرق الشيعة: استدلالهم على عقائدهم بمروياتٍ أصحابُها متّهمون بالكذب غير ضابطين للحديث، أمثال ابن المغازلي(٢)، الذي جمع في كتابه من الكذب ما لا يخفى على من له أدنى معرفة بالحديث(٣)؛ بل نقل شيخ الإسلام بن تيمية أن مجرد رواية ابن المغازلي لا يسوغ الاحتجاج بها بإجماع أهل العلم(٤).

=

وهذه الإحالات على سبيل التمثيل، وليست على سبيل الحصر، فليُرجع إليها في مواطنها.

(١) البداية والنهاية، لابن كثير، ٨/ ٢٠٢.

(٢) هو: أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن الطيب بن أبي يعلى الجلابي بن المغازلي الواسطي، سمع كثيرًا، وكتب بخطه وحصل الأصول، وخرج التخاريج، وجمع مجموعات؛ منها: الذيل على تاريخ واسط، وكان كثير الغلط قليل الحفظ والمعرفة، نزل إلى دجلة يتوضأ فوقع في الماء وأخرج من وقته ميتًا سنة ٤٨٣هـ. [انظر: الوافي بالوفيات، للصفدي، ٢٢/ ٨٥].

(٣) منهاج السنة، لابن تيمية، ٧/ ١٥، والمنتقى من منهاج الاعتدال، للذهبي، ص ٤٢٠.

(٤) منهاج السنة، لابن تيمية، ٧/ ١٣٠.

وممن اعتمدت عليه فرق الشيعة الثلاث: أبو الجارود[١] الذي رُمي بالكذب، ولعنه جعفر الصادق[٢]، ولقّبه محمدٌ الباقر: سرحوبًا، وذكر أنّ سرحوبًا شيطان أعمى يسكن البحر، وكان أبو الجارود أعمى البصر أعمى القلب، كما ذكر ذلك النوبختي[٣]، وذكر الذهبي أنه متروك الحديث[٤].

قال فيه ابن معين: كذاب خبيث، وقال النسائي وغيره: متروك، وقال ابن حبان: كان رافضيًا يضع الحديث في المثالب[٥].

وأمثال هؤلاء قد سطروا كتبًا وأحاديث اختلقوها، ووضعوها في مناقب آل البيت، ومثالب الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فلاقت هوى في نفوس فرق الشيعة، فتلقفتها، واعتمدت عليها في تقرير عقائدها، فتلاقت العقائد واشتركت؛ بسبب وحدة الموارد والمشارب التي استندوا إليها.

كل هذه الأسباب أدت إلى الاشتراك العقدي عند أمهات فرق الشيعة الثلاث، وجعلت القارئ يشعر أنه أمام مدرسة واحدة، مع بعض الفروق البسيطة بين تلك الفرق، التي غالبها يفرزها الصراع على الزعامة الدينية، ويجمعها الحقد على صحابة النبي ﷺ.

---

(١) هو: أبو الجارود زياد بن المنذر الكوفي العبدي الثقفي، صاحب المذهب الرديء، روى المناكير في الفضائل وغيرها عن الأعمش. تركوه. [المسند المستخرج على صحيح مسلم، لأبي نعيم الأصبهاني، ١/ ٦٦].

(٢) الملل والنحل، للشهرستاني، ١/ ١٦٢.

(٣) فرق الشيعة، للنوبختي، ص ٥٥.

(٤) تاريخ الإسلام، للذهبي، ٩/ ١٤٠.

(٥) تاريخ الإسلام، للذهبي، ١٠/ ١٩٩.

الخاتمة

في ختام هذا البحث خرج الباحث بجملة من النتائج والتوصيات.

۞ أولاً: النتائج:

١)أصول فرق الشيعة ثلاث، وهي: الزيدية، والإسماعيلية، والاثنا عشرية.

٢)اتفقت أصول فرق الشيعة في أبرز قضيتين جذريتين، هما أساس التشيع، وهما: الإمامة، والصحابة.

٣)أمهات فرق الشيعة؛ وإن اختلفت فيما بينها حتى بلغ ذلك حد التكفير؛ فإن ما يجمعهم من مشترك عقدي هو ما يجعلهم يرمون السنة وأهلها عن قوس واحدة، فما يجمعهم أهم وأكبر مما يختلفون فيه؛ فهم يجتمعون في العقائد، ويختلفون في المصالح.

٤)وحدة المصادر التي اعتمدت عليها أمهات فرق الشيعة هو ما أنتج المشترك العقدي في الإمامة والصحابة.

٥)المشترك العقدي الشيعي يركز على قضيتين جوهريتين في البناء العقدي، هما: الغلو في الإمامة، والغلو في الموقف من الصحابة الكرام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

٦)اعتماد فرق الشيعة على المصادر المطّرحة، والرواة المجروحين، والموضوعات؛ أسباب أسهمت في ظهور المشترك العقدي الشيعي.

٧)لا صحة لما يقال: إن من التشيع ما هو معتدل وما هو غالٍ. والصحيح أن التشيع منه ما هو تشيع غالٍ ومنه ما هو تشيع أكثر غلوًا.

۞ ثانيًا: التوصيات:

في ختام هذا البحث يوصي الباحث بالآتي:

١) أوصي نفسي باستكمال مشروع المشترك العقدي في بقية أبواب العقيدة، وقد بدأت بالبحث في بعضها؛ باعتبار ذلك ثمرة عملية من ثمرات هذا البحث، وأسأل الله العون على إكماله.

٢) ضرورة إبراز المشترك العقدي الشيعي، وتوعية أهل السنة به؛ للوقوف على حقيقة التشيع.

٣) ضرورة البحث في المشترك السني، وإحياؤه؛ لمواجهة المخاطر العقدية المشتركة، وحماية أبناء السنة من توغل العقائد الباطلة في أوساط المجتمع.



فهرس المصادر والمراجع

١) إثبات الإمامة، لأحمد بن إبراهيم النيسابوري، تحقيق: مصطفى غالب، دار الأندلس، بيروت، ١٩٩٦م - ١٤١٦هـ.

٢) إجابة السائل شرح بغية الآمل، لابن الأمير الصنعاني(ت: ١١٨٢هـ)، تحقيق: حسين السياغي وحسن مقبولي الأهدل، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م.

٣) الاحتجاج، لأحمد بن علي الطبرسي، تحقيق: إبراهيم البهادري، ومحمد هادي بِه، بإشراف: جعفر السبحاني، دار الأسوة للطباعة والنشر، إيران.

٤) الأحكام السلطانية، لأبي الحسن الماوردي(٤٥٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٥) الإحكام في أصول الأحكام، لأبي الحسن علي بن محمد الآمدي(ت: ٦٣١هـ)، تحقيق: سيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

٦) اختلاف أصول المذاهب، للقاضي النعمان بن حيون المغربي(ت: ٣٥١هـ)، تحقيق: مصطفى غالب، دار الأندلس، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٣م.

٧) إرشاد الفحول، لمحمد بن علي الشوكاني(ت: ١٢٥٠هـ)، تحقيق: محمد سعيد البدري، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٨) الأساس لعقائد الأكياس، للقاسم بن محمد بن علي، تحقيق: ألبير نصري نادر، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.

٩) أسرار الإمامة، للحسن بن علي الطبري، تحقيق: قسم الكلام والحكمة الإسلاميين بمجمع البحوث الإسلامية، مشهد، الطبعة الثانية، ١٤٣٥ه.

١٠) الإسماعيلية تاريخ وعقائد، لإحسان إلهي ظهير، إدارة ترجمان السنة، لاهور، باكستان.

١١) الإسماعيلية وفرقها(عرض ونقد)، لعبد الرحمن المجاهد، دار الآفاق صنعاء، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

١٢) أصول الكافي، لمحمد بن يعقوب الكليني، تحقيق: قسم إحياء التراث(مركز بحوث دار الحديث)، دار الحديث للطباعة والنشر، قم، ١٤٢٩ه.

١٣) الاعتقادات، لابن بابويه القمي(الصدوق)(ت: ٣٨١هـ)، تحقيق وتعليق: مؤسسة الإمام الهادي، قم، الطبعة الثالثة، ١٤٣٥هـ.

١٤) أعلام الإسماعيلية، لمصطفى غالب، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

١٥) الإفادة في تاريخ الأئمة السادة، ليحيى بن الحسين الهاروني، مكتبة أهل البيت، صعدة، الطبعة الرابعة، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.

١٦) الاقتصاد فيما يجب على العباد، لأبي جعفر الطوسي(ت: ٤٦٠هـ)، تحقيق: محمد كاظم الموسوي، مطبعة نكارش، قم، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.

١٧) الإمام الهادي وآراؤه العقدية: دراسة نقدية مقارنة، لعبد الحميد مرشد، الآفاق للطباعة والنشر، صنعاء، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

١٨) الإمامة، المعروف بـ(المبسوط في الإمامة)، لعبد النبي بن سعد الدين الجزائري، تحقيق: قيس بهجة العطار، المكتبة المتخصصة بأمير المؤمنين علي، مشهد، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ،

١٩) أوائل المقالات في المذاهب المختارات، للمفيد محمد بن محمد النعمان(ت: ٤١٢ه)، دار الكتاب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٢٠) البحر المحيط في أصول الفقه، لبدر الدين الزركشي(ت: ٧٩٤هـ)، ضبط نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٢١) البدء والتاريخ، للمطهر بن طاهر المقدسي، مطبعة الثقافة الدينية، بور سعيد.

٢٢) البداية والنهاية، لابن كثير، مكتبة المعارف بيروت.

٢٣) البدر المنير في معرفة الله العلي الكبير وما لا يستغنى عنه مما يلحق بحكمه بأصول الدين، لمحمد بن علي بن أحمد بن محمد بن الحسن بن محمد بن علي اليماني(ت: ١٠٦٨هـ)، تحقيق: عبد الله عبد الله الحسيني، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

٢٤) بغية الطلب في تاريخ حلب، لكمال الدين بن أبي جرادة، تحقيق: سهيل سكار، دار الفكر.

٢٥) تاج العروس، لمرتضى الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين.

٢٦) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لشمس الدين الذهبي، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٢٧) تاريخ الخلفاء، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي(ت: ٩١١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.

٢٨) تاريخ الدعوة الإسماعيلية، لمصطفى غالب، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٦٥م.

٢٩) تاريخ الطبري، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٠) تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٥م.

٣١) تأويل الدعائم، لأبي حنيفة النعمان بن محمد المغربي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م.

٣٢) التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية، للأسفراييني، تحقيق: كمال يوسف الحوت، عالم الكتب الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٣٣) تذكرة الحفاظ، للذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى.

٣٤) تفسير القمي، لعلي بن إبراهيم القمي(القرن الثالث الهجري)، مؤسسة الإمام المهدي، قم، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ.

٣٥) التمهيد في شرح معالم العدل والتوحيد، ليحيى بن حمزة العلوي، تحقيق: هشام حنفي سيد، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

٣٦) التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، لأبي الحسن الملطي، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٣٧) تهذيب الأسماء واللغات، للنووي، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت، الأولى، ١٩٩٦م.

٣٨) تهذيب اللغة، لابن فارس، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

٣٩) توجيه النظر إلى أصول الأثر، لطاهر الجزائري الدمشقي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

٤٠) التوحيد، للشيخ الصدوق ابن بابويه القمي(ت: ٣٨١هـ)، صححه وعلق عليه: هاشم الحسيني الطهراني، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، الطبعة العاشرة، ١٤٣٠ه.

٤١) تيسير التحرير، لمحمد أمين المعروف بـ(أميربادشاه)، دار الفكر، بيروت.

٤٢) جمهرة اللغة، للأزهري، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.

٤٣) الحدائق الوردية في مناقب أئمة الزيدية، لحميد المحلي، تحقيق: المرتضى بن زيد المحطوري، مكتبة مركز بدر للطباعة والنشر والتوزيع، صنعاء، الطبعة الثانية، ١٤٢٣ه، - ٢٠٠٢م.

٤٤) حق اليقين في معرفة أصول الدين، لعبد الله شبر، مؤسسة انتشارات أنوار الهدى، قم، إيران، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ.

٤٥) حقائق المعرفة في علم الكلام، لأحمد بن سلميان، مراجعة وتصحيح: حسن بن يحيى اليوسفي، مؤسسة الإمام زيد الثقافية، صنعاء، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٤٦) الحور العين، لنشوان بن سعيد الحميري، تحقيق: كمال مصطفى، طهران، ١٩٧٣م.

٤٧) دامغ الباطل وحتف المناضل، لعلي بن الوليد، تحقيق: مصطفى غالب، دار عز الدين للطباعة والنشر، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م.

٤٨) ذخيرة الحفاظ، لمحمد بن طاهر المقدسي، تحقيق: عبد الرحمن الفريوائي، دار السلف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٤٩) رجال النجاشي، لأبي العباس أحمد بن علي النجاشي الكوفي، تحقيق: موسى الشبيري الزنجاني، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، الطبعة السادسة، ١٤١٨هـ.

٥٠) الرسائل الاعتقادية، لمحمد بن إسماعيل المازندراني الخواجوئي(ت: ١١٧٣هـ)، المجموعة الأولى، تحقيق: هادي الرجائي، مؤسسة عاشوراء، قم، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

٥١) زهر المعاني، لعماد الدين القرشي(ت: هـ)، تحقيق: مصطفى غالب، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م

٥٢) الزيدية (نشأتها ومعتقداتها)، للقاضي إسماعيل الأكوع، دار الفكر المعاصر،

بيروت، ودار الفكر المعاصر، دمشق، الطبعة الثالثة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م،

٥٣) الزيدية قراءة في المشروع وبحث في المكونات، لعبد الله بن محمد حميد الدين، مركز الرائد للدراسات والبحوث، صنعاء، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٥٤) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، لمحمد ناصر الدين بن الحاج نوح الألباني، دار المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.

٥٥) سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي، لعبد الملك العاصمي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٥٦) سنن ابن ماجه، لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت.

٥٧) السيوف المشرقة ومختصر الصواعق المحرقة، لنصير الدين الشهير بخواجة نصر الله الهندي المكي، اختصره وشذبه: محمود شكري الآلوسي، تحقيق: مجيد الخليفة.

٥٨) الشافي، لعبد الله بن حمزة(ت: ٦١٤هـ)، تحقيق: مجد الدين المؤيدي، منشورات مكتبة أهل البيت، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

٥٩) شرح أصول العقائد، لعبد الجليل علي الأمير، تقريض: الميرزا عبد الله الإحقاقي، منشورات الوعي الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.

٦٠) شرح الأخبار في فضائل الأئمة الأطهار، للقاضي النعمان بن حيون المغربي(ت:٣٦٣هـ)، تحقيق: محمد الحسيني الجلالي، دار النشر الإسلامي، قم، الطبعة الثانية، ١٤٣١هـ، .

٦١) شرح المقاصد في علم الكلام، لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، دار

المعارف النعمانية، باكستان، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٦٢) الشريعة، للآجري، تحقيق: عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي، دار الوطن، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٦٣) الشيعة والحاكمون، لمحمد جواد مغنية، تحقيق: سامي الغريري الغرواي، دار التيار الجديد، ومنشورات الرضا، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.

٦٤) صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٦٥) الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة، لابن حجر الهيثمي، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد الله التركي، وكامل محمد الخراط، مؤسسة الرسالة، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٦٦) طبقات الزيدية الكبرى، لإبراهيم بن القاسم، تحقيق: عبد السلام عباس الوجيه، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، صنعاء، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

٦٧) العبر في خبر من غبر، للذهبي، تحقيق: صلاح الدين المنجد، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، الطبعة الثانية، ١٩٨٤م

٦٨) العقائد الجعفرية، لجعفر كاشف الغطا، تحقيق: مهدي شمس الدين، مؤسسة أنصاريان للطباعة والنشر، قم، الطبعة الثالثة، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م

٦٩) العقيدة الأصفهانية، لابن تيمية، تحقيق: إبراهيم سعيداي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٧٠) علم اليقين في معرفة أصول الدين، لمحسن الفيض الكاشاني، تحقيق: بيدارقر، منشورات: بيدار - قم، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٧١) العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم

السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

٧٢) غياث الأمم، لأبي المعالي الجويني(٤٧٨هـ)، تحقيق: فؤاد عبد المنعم ومصطفى حلمي، دار الدعوة، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ١٩٧٩م.

٧٣) فرق الشيعة، للنوبختي، دار الأضواء، بيروت، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٧٤) الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، للبغدادي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٧م.

٧٥) الفصل في الملل والأهواء والنحل، لابن حزم الظاهري، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٧٦) فوات الوفيات، لمحمد بن شاكر الكتبي، تحقيق: علي محمد بن يعوض الله وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.

٧٧) الفوائد الموضوعة في الأحاديث الموضوعة، لمرعي بن يوسف المقدسي، تحقيق: محمد بن لطفي الصباغ، دار الوراق، الرياض، الطبعة الثالثة، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.

٧٨) القاموس المحيط، لمحمد بن يعقوب الفيروز آبادي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٧٩) قواطع الأدلة في الأصول، لأبي المظفر السمعاني(ت: ٤٨٩هـ)، تحقيق: محمد حسين محمد حسين، وإسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٨٠) قواعد التحديث، لمحمد جمال الدين القاسمي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٨١) الكامل في التاريخ، لعلي بن أبي الكرم الشيباني المعروف بابن الأثير، تحقيق: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ.

٨٢) الكامل في ضعفاء الرجال، لعبد الله بن عدي الجرجاني، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٨٣) كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد(قسم الإلهيات)، لابن المطهر الحلي، تقديم وتعليق: جعفر السبحاني، مؤسسة الإمام الصادق، قم، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ.

٨٤) الكليات، لأبي البقاء الكفوي، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٨٥) اللباب في تهذيب الأنساب، للجزري، دار صادر، بيروت، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٨٦) لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن منظور، دار صادر، بيروت.

٨٧) لوامع الأنوار في جوامع العلوم والآثار وتراجم أولي العلم والأنظار، لمجد الدين بن محمد المؤيدي، مكتبة التراث الإسلامي، صعدة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٨٨) مجموع السيد حميدان، لحميدان بن يحيى حميدان القاسمي(ت:)، تحقيق: أحمد أحسن الحمزي، وهادي حسن الحمزي، تقديم: مجد الدين المؤيدي، مركز أهل البيت للدراسات الإسلامية، صعدة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م - ١٤٢٤.

٨٩) المجموع المنصوري(مجموع رسائل الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة) (القسم الأول)، تحقيق: عبد السلام الوجيه، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، صنعاء.

٩٠) مجموع كتب ورسائل الإمام المهدي لدين الله الحسين بن القاسم العياني(ت: ٤٠٤هـ)، تحقيق: إبراهيم يحيى الدرسي الحمزي، منشورات مركز أهل البيت للدراسات الإسلامية، صعدة، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٩١) المجموعة الفاخرة(مجموع كتب ورسائل الإمام الهادي يحيى بن الحسين

الرسي)، تحقيق: علي أحمد الرازحي، دار الحكمة اليمانية، صنعاء، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٩٢) المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده، تحقيق: عبد الحكيم هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.

٩٣) مختار الصحاح، لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، تحقيق: محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، طبعة جديدة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٩٤) المدخل، لعبد القادر بن بدران الدمشقي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ.

٩٥) مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة، لناصر القفاري، دار طيبة، الطبعة العاشرة، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.

٩٦) المسلك في أصول الدين وتليه: الرسالة الماتعة، لنجم الدين جعفر بن الحسن المعروف بـ(المحقق الحلي)(ت:٦٧٦هـ)، تحقيق: رضا الأستادي، مجمع البحوث الإسلامية، مشهد، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

٩٧) المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق: محمد حسن محمد حسن وإسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٩٨) المصابيح في إثبات الإمامة، لأحمد حميد الدين الكرماني، تقديم وتحقيق: مصطفى غالب، دار المنتظر، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

٩٩) معاني الأخبار، لابن بابويه القمي(الشيخ الصدوق)(ت: ٣٨١هـ)، تحقيق: علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، الطبعة السادسة، ١٤٣١هـ.

١٠٠) معجم الأدباء(إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، لياقوت الحموي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

١٠١) معجم مقاليد العلوم، لجلال الدين السيوطي(ت: ٩١١هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

١٠٢) مفاتيح المعرفة، لمصطفى غالب، دار عز الدين للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

١٠٣) الملل والنحل، للشهرستاني، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٤هـ.

١٠٤) المنتقى من منهاج الاعتدال، للذهبي، تحقيق: محب الدين الخطيب.

١٠٥) منهاج السنة النبوية، لابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، مؤسسة قرطبة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

١٠٦) المنية والأمل في شرح الملل والنحل، لأحمد بن يحيى المرتضى، تحقيق: محمد جواد مشكور، دار الندى، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

١٠٧) المواقف في علم الكلام، لعضد الدين الإيجي(٧٥٦هـ)، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

١٠٨) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م.

١٠٩) الميزان في تفسير القرآن، لمحمد حسين الطباطبائي، منشورات الأعلمي للمطبوعات، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

١١٠) نوابغ الرواة في رابعة المئات(طبقات أعلام الشيعة)، لآغابزرك الطهراني، تحقيق: علي تقي فنروي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.

١١١) الوافي بالوفيات، لصلاح لدين الصفدي، تحقيق: أحمد الأرنؤوط وتركي

مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠هـ.

١١٢) الياقوت في علم الكلام، لأبي إسحاق إبراهيم بن نوبخت(ت: ٣٥٠هـ)، تحقيق: علي أكبر ضيائي، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي الكبرى، والخزانة العالمية للمخطوطات الإسلامية، قم، الطبعة الثانية، ٢٠٠٧م.

١١٣) ينابيع النصيحة في العقائد الصحيحة، للحسين بن بدر الدين(٦٦٣هـ)، تحقيق: المرتضى بن زيد المحطوري، مكتبة بدر للطباعة والنشر والتوزيع، صنعاء، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.



فهرس الموضوعات

